

**من دوافع مخالفة ابن مالك للنحاة (الاستشهاد بالحديث)
دراسة في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**

الدكتور / عاطف عبد العزيز معوض عيب

أستاذ مساعد - بقسم اللغة العربية- كلية العلوم والآداب بشرورة
جامعة نجران - المملكة العربية السعودية
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد- قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب- جامعة الوادي الجديد

الدكتورة / غادة محمد عبد الرحيم محمد

أستاذ مساعد - بقسم الدراسات الإسلامية- كلية العلوم والآداب بشرورة
جامعة نجران - المملكة العربية السعودية.
أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد - قسم الشريعة الإسلامية
كلية دار العلوم- جامعة المنيا

ملخص البحث باللغة العربية:

يتناول هذا البحث دافعاً أساسياً من دوافع مخالفة ابن مالك للنحاة، وهو الاستشهاد بالحديث الشريف، وذلك من خلال كتاب: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقد سمنا البحث بالعنوان السابق، لأن ابن مالك خالف النحاة لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها الخلاف الذي ينطلق من الاستشهاد بالحديث وتوجيهه النحوي والدلالي له، وقد خص البحث كتاب شواهد

ABSTRACT :

This research deals with a fundamental motive for the violation of Ibn Malik for the grammarians, namely, citing the prophet hadith, through the book: Evidence of clarification and correcting the problems of the Saheeh Jamea. We have described the research with the previous title, because the Ibn of Malik violated the grammarians for many reasons. The first one is the disagreement which stems

(*) هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي بجامعة نجران -المرحلة البحثية السابعة-رقم ورمز المشروع البحثي هو: ١٥/٠١٧/NU/SHED.

التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح وركز على منطلق ابن مالك في خلافه مع النحاة، وكذلك ينظر في الحديث المستشهد به لبيان درجته وحجيته في الاستشهاد، ويتثبت من الحديث روايةً ودرايةً.

وقد يكون مفيداً أن يعرج البحث على ما ذكره ابن مالك من توجيهات أغفلها النحاة أو خفيت عليهم على حد تعبير ابن مالك، وبيان توجيه ابن مالك للشاهد مقارنةً بموقف النحاة السابقين له؛ ذلك لأن هذا الكتاب يعد من أبرز مؤلفات ابن مالك التي ركزت على الشواهد الحديثية وقامت في المقام الرئيس حول أحاديث صحيح البخاري.

من أجل ذلك رأى الباحثان معالجة دافع الخلاف الأساسي بين ابن مالك والنحاة من خلال كتابه سالف الذكر، وهو الاستشهاد بالحديث الشريف وبيان توجيه ابن مالك وأثر ذلك في توجيه القاعدة النحوية، ناهيك عن التثبت من قسم كبير من شواهد ابن مالك في مؤلفاته.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال قراءة تحليلية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ثم تحديد المسائل النحوية الخلافية التي تتطرق من الحديث الشريف، بعد ذلك

from Hadith citation and his grammatical and semantic guiding. The research has devoted the book evidence of clarification and correction to the problems of the Saheeh Jamea and focused on the premise of Ibn of Malik in his dispute with the grammarians, as well as considering the Hadith quoted to show its degree and likelihood in the citation, and verify the Hadith in terms of narration and knowledge.

It may be useful to limit the research to what directions the Ibn Malik said overlooked by the grammarians or hidden according to the words of the Ibn Malik, and the guidance of Ibn Malik of the evidence compared to the position of the former grammarians, because this book is one of the most important works of Ibn Malik, which focused on Hadith evidences, mainly on the hadith of Saheeh al-Bukhaari.

For this reason, the researchers saw the treatment of the main argument between the Ibn Malik and the grammarians through his aforementioned book, that is the citation of the Hadith and the guidance of Ibn Malik, and the effect of this in guiding the grammatical rule, not to mention verification of a large part of Ibn Malik's evidence in his writings.

The research adopted descriptive

يوضح موقف ابن مالك من المسألة، ويبين موقف النحاة كذلك، ويعرج على التوجيه النحوي للفظ الحديث مع بيان درجته ورواياته، والحكم عليه، والتثبت منه.

analytical method, which describes the phenomenon of the study subject through an analytical reading of the book of evidences of clarification and rectification of the problems of the Saheeh Jamea, and then determine the controversial grammatical issues that arise from the Hadith, and then clarify the position of Ibn Malik and grammarians too. It goes through the grammatical direction of the Hadith word with the statement of its degree and narratives, and the judgment, and its varification.

من دوافع مخالفة ابن مالك للنحاة (الاستشهاد بالحديث)
 دراسة في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح^(*)
 الدكتور/ عاطف عبد العزيز معوض عيد^(*)
 الدكتورة / غادة محمد عبد الرحيم محمد^(*)

أولاً: الإطار العام:

١ - موضوع البحث:

يتناول هذا البحث دافعاً أساسياً من دوافع مخالفة ابن مالك للنحاة، وهو الاستشهاد بالحديث الشريف، وذلك من خلال كتاب: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقد وسما البحث بالعنوان السابق، لأن ابن مالك خالف النحاة لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها الخلاف الذي ينطلق من الاستشهاد بالحديث وتوجيهه النحوي والدلالي له، ولا يعنى البحث بما عالجتة الدراسات والبحوث السابقة عليه من عرض لموقف النحاة قدامى ومحدثين من الاستشهاد بالحديث وسرد لأدلة المانعين والمجيزين والمتوسطين حول الاستشهاد به، ولا يعنى البحث أيضاً بتناول شخصية ابن مالك اللغوية أو النحوية أو غير ذلك مما لا داعي لإعادته في هذا البحث، لكن البحث يخص كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ويركز على منطلق ابن مالك في خلافه مع النحاة، وكذلك ينظر في الحديث المستشهد به لبيان درجته وحببته في الاستشهاد، ويتثبت من الحديث روايةً ودرايةً.

وقد يكون مفيداً أن يعرج البحث على ما ذكره ابن مالك من توجيهات أغفلها النحاة أو خفيت عليهم على حد تعبير ابن مالك، وبيان توجيه ابن مالك للشاهد مقارنةً بموقف النحاة السابقين له؛ ذلك لأن هذا الكتاب يعد من أبرز مؤلفات ابن مالك التي ركزت على الشواهد الحديثية وقامت في المقام الرئيس حول أحاديث صحيح البخاري.

(*) هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي بجامعة نجران - المرحلة البحثية السابعة - رقم ورمز المشروع البحثي هو: ١٥/٠١٧/SHED/NU.

(*) أستاذ مساعد - بقسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران - المملكة العربية السعودية.

(*) أستاذ مساعد - بقسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران - المملكة العربية السعودية.

من أجل ذلك رأى الباحثان معالجة دافع الخلاف الأساسي بين ابن مالك والنحاة من خلال كتابه سالف الذكر، وهو الاستشهاد بالحديث الشريف وبيان توجيه ابن مالك وأثر ذلك في توجيه القاعدة النحوية، ناهيك عن التثبت من قسم كبير من شواهد ابن مالك في مؤلفاته.

٢- الدراسات السابقة:

لم تُعن دراسة - على حد اطلاع الباحثين - بموضوع البحث؛ إلا أن هناك دراسات تناولت قضية الاستشهاد بالحديث - كما أسلفنا- وكذلك تناولت شخصية ابن مالك (اللغوية أو النحوية) ومن الدراسات التي اطلعنا عليها في هذا الصدد:

١- دور ابن مالك في علم النحو. دراسة تحليلية وصفية، انتظمت الدراسة في خمسة أبواب، تناول الباب الأول: مقدمة وخلفية للبحث، وأغراضه، والمنهج والإطار النظري، وجاء الباب الثاني عن: لمحة عن حياة ابن مالك، وترجمة له، ورحلته العلمية، وتلاميذه وشيوخه، ومؤلفاته، أما الباب الثالث فخص: علم النحو العربي والمذاهب النحوية، والباب الرابع: عن إسهام ابن مالك في علم النحو وآراء ابن مالك في بعض القواعد النحوية، أما الباب الخامس فاختمت به الدراسة وقد اشتمل على الخلاصة والاقتراحات؛ والدراسة بهذا التناول السابق لم تطرق باب الخلاف النحوي عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ولم تذكر اعتماده على توجيه الحديث في خلافه مع النحاة^(١).

٢- شواهد ابن مالك من الحديث الشريف في كتاب (شرح التسهيل) تخريجاً ودراسة، عالجت الدراسة الأحاديث الواردة في شرح التسهيل من وجهة نظر علم الحديث (التخريج والدراسة) فجاءت في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، عالجت المقدمة: مشكلة الدراسة وأهميتها ومنهج البحث والمحددات والدراسات السابقة وخطة الرسالة، وتناول التمهيد ترجمة لابن مالك، والتعريف بكتاب شرح التسهيل، أما الفصل الأول فتناول: مسألة الاحتجاج بالحديث في النحو ونظريته عند الإمام ابن مالك، حيث

(١) حول ذلك ينظر: الكريمة (عناية)، دور ابن مالك في علم النحو. دراسة تحليلية وصفية، بحث مقدم إلى كلية الآداب بجامعة سونن كالجياكا جوكجاكرنا الإسلامية الحكومية لإتمام بعض الشروط للحصول على اللقب العالمي في علم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٨ م.

عرض لمذهب المانعين والمجيزين والمتوسطين... إلخ، ثم جاء الفصل الثاني عن: دراسة الأحاديث مرتبة حسب ورودها في كتاب التسهيل، والدراسة تولى الأحاديث عناية خاصة من حيث ضوابط المحدثين دون التطرق إلى الخلاف النحوي المبني على الحديث، وهي دراسة في علم الحديث ارتبطت بشرح التسهيل ولم ترتبط بكتاب شواهد التوضيح والتصحيح^(١).

٣- مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح^(٢) ذكر الباحث أن دراسته جاءت لتبرز موقف شراح صحيح البخاري من تخريج ابن مالك وتوجيهه للمشكلات الواردة في الصحيح، وكذلك بيان موقف هؤلاء المحدثين من قضية الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية، وإظهار منهجهم في التوجيه والتخريج، وقد انتظمت الدراسة في مقدمة وتمهيد وقسمين وفهارس، تناول التمهيد: لمحة عن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف، والتعريف بكتاب: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والتعريف بشراح صحيح البخاري، أما القسم الأول فتناول: مشكلات صحيح البخاري النحوية والصرفية، وقد تضمن هذا القسم المشكلات النحوية والمشكلات الصرفية المشكلة، ثم جاء القسم الثاني ليخص: الدراسة المنهجية وتضمن ما اتفق عليه الشراح وما اختلفوا عليه، ومنهجهم في التوجيه ثم التقويم، وانتهى بخاتمة تشمل أهم النتائج.

٤- الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن

(١) حول ذلك ينظر: الرمحي (محمد كمال درويش)، شواهد ابن مالك من الحديث الشريف في كتاب (شرح التسهيل) تخريجاً ودراسة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار ٢٠٠٧ م.

(٢) حول ذلك ينظر: العيد (إبراهيم بن محمد)، مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح، بحث مقدم لتسجيل المشروع البحثي لمرحلة العالمية (الماجستير) في النحو والصرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، ١٤٣٣ -

مالك^(١)، تناول البحث الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي؛ فعرض لصحة الاحتجاج بالحديث النبوي، وعرض للاتجاه الذي يرفض الاستشهاد والاحتجاج به صراحة، وعرض-أيضاً-لمذهب التوسط بين المنع والجواز، إلا أنه لم يعن بالحديث بوصفه دافعاً للخلاف النحوي، ناهيك عن عنايته بشواهد التوضيح والتصحيح.

٥- الفكر النحوي لابن مالك في كتابه(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، تهدف الدراسة إلى الكشف عن شخصية ابن مالك النحوية، وبيان موقفه من السماع والقياس وبيان مذهبه النحوي، وذلك من خلال كتاب:شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح^(٢)، وقد انتظمت الدراسة في خمسة فصول جاء الفصل الأول عن:كتاب شواهد التوضيح بين كتب ابن مالك، والفصل الثاني عن:الأصول النحوية عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح، والثالث عن:القياس والعلة النحوية، والرابع عالج الإجماع واستصحاب الحال، ثم جاء الفصل الخامس ليعالج:مذهب ابن مالك النحوي، ثم جاءت الخاتمة ترصد ما جاء في الدراسة من استنتاجات وتعميمات، وقد انتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ابن مالك يحترم السماع كثيراً، ولا سيما الحديث الشريف، ويأخذ بالقياس واستصحاب الحال، كما أنه يميل كثيراً إلى النحو الكوفي، ويؤثر الوضوح بالأخذ بظاهر النصوص، ويبتعد عن التأويل والتقدير.

٦- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث،^(٣) وقد تضمن البحث مذاهب الاحتجاج بالحديث، وعرضت الباحثة لنحاة ما قبل الاحتجاج، وعرضت للنحاة المحتجين.

(١)حول ذلك ينظر:فجال(محمود)، الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، الطبعة الثانية، دار أضواء السلف، الرياض، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.

(٢)حول ذلك ينظر:الرواشدة (أحمد عبد السلام)، الفكر النحوي ل:ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧ م.

(٣)حول ذلك ينظر: الحديثي (خديجة) ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات(٢٦٥) ، ١٩٨١ م.

٧- ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح^(١)، يحتوي البحث على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتعقبها خاتمة وفهارس؛ فأما المقدمة فقد تناولت أهمية الموضوع وجهود العلماء السابقين في الموضوع، وأهم المصادر والمراجع التي ساعدت في إعداد هذا البحث، والمنهج العلمي الذي سار عليه الباحث، ومحتويات البحث. وقد تناول الفصل الأول عصر ابن مالك وحياته وآثاره، وفيه ثلاثة مباحث. أما الفصل الثاني فقد تناول القضايا النحوية في الكتاب وفيه ثلاثة مباحث مثل سابقه. وتناول الفصل الثالث القضايا الصرفية في الكتاب في مبحثين. وأما الخاتمة فإنها تناولت ملخصاً للبحث وأهم ما توصلت إليه من نتائج. وتجدر الإشارة إلى أن المسائل التي عالجها هذا البحث تختلف عن المسائل والقضايا التي عالجتها تلك الدراسة.

٨- الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك^(٢)، تناول الباحث عشر مسائل من مجموع مسائل الكتاب، وقد تخيرها الباحث بعناية لأسباب موضوعية بالإضافة للاختيار الذاتي، هذه المسائل عالجت الحذف، واللهجات، ومعاني الحروف، وما يناقش الوظائف النحوية للمفردات، ولم يدرس البحث جميع المسائل النحوية الواردة في الكتاب، ولم يركز على المسائل المشكلة التي اتخذت من الحديث الشريف منطلقاً للخلاف النحوي، ورغم ذلك فإن المسائل التي تناولها بحثنا تختلف عن المسائل التي عالجها الباحث في دراسته السابقة.

ورغم تعدد هذه الدراسات وتتنوعها بين ما يركز على شخصية ابن مالك، أو يعالج قضية نحوية أو صرفية بعينها من خلال مؤلفاته، فإن جُل هذه الدراسات لم تشر من قريب أو بعيد إلى القضية التي يتناولها هذا البحث، وإن كان ثمة إشارة فهي إشارة جزئية؛ ناهيك عن اختلاف المنزوع والمعالجة؛ لذا ارتأى الباحثان معالجة هذه القضية

(١) حول ذلك ينظر: حميد (محمد تركي نايف)، ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح؛ إشراف/ سليمان يوسف خاطر، أطروحة ماجستير، جامعة أم درمان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، قسم الدراسات النحوية واللغوية، ٢٠٠٨ م.

(٢) حول ذلك ينظر: الشاعر (صالح عبد العظيم)، الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، بحث منشور بالمجلة العلمية، كلية اللغة العربية بأسسيوط، العدد الثلاثون، الجزء الثالث نوفمبر ٢٠١١ م.

نظراً لقيمتها في الدرس النحوي والدرس الدلالي من خلال كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

٣- المنهج والأدوات:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال قراءة تحليلية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ثم تحديد المسائل النحوية الخلافية التي تنطلق من الحديث الشريف، بعد ذلك يوضح موقف ابن مالك من المسألة، ويبين موقف النحاة كذلك، ويعرج على التوجيه النحوي للفظ الحديث مع بيان درجته ورواياته، والحكم عليه، والتثبت منه.

ولذلك فلا بد أن تتوافر للباحثين مجموعة من الأدوات تتمثل في:

أولاً: قدرتهما على الوصف والتحليل للنصوص التراثية من أجل قراءة كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح قراءة تحليلية، وقدرتهما على إعادة قراءة النص التراثي القديم قراءة جديدة في ضوء معطيات علم الرواية والدراسة.

ثانياً: قدرتهما على ربط النص بما سبق حوله من آراء نحوية مختلفة سابقة عليه، أو لاحقة له.

ثالثاً: قدرتهما على الترجيح بين رأي ابن مالك في المسألة وآراء النحاة.

رابعاً: قدرتهما على فهم مراد ابن مالك من توجيهه .

٤- أهداف البحث: يحاول هذا البحث الكشف عن:

أولاً: أهمية كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح في الدرس النحوي.

ثانياً: منهج ابن مالك في معالجة القضايا النحوية من خلال شرحه للحديث الشريف.

ثالثاً: بيان موقف ابن مالك من الحديث من حيث الاعتماد على الروايات المختلفة أو المشهورة وفقاً لما يظهر في ثنايا البحث.

رابعاً: تحرير رأي ابن مالك وبيان موقفه من القضايا النحوية التي عالجها في الكتاب.

خامساً: موقف النحاة من القضايا التي عالجها ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أو ما نعني به ثمرة الخلاف النحوي حول القضايا موضوع الدراسة.

[٥] حدود البحث:

وفي إطار الأهداف المحددة للبحث، فقد تم تقسيم البحث إلى:

أولاً: الإطار العام للبحث ويشتمل على:

- ١- موضوع البحث.
- ٢- الدراسات السابقة.
- ٣- المنهج والأدوات.
- ٤- أهداف البحث.
- ٥- حدود البحث.

ثانياً: نبذة عن الكتاب موضوع البحث.

ثالثاً: منهج ابن مالك في شواهد التوضيح.

رابعاً: القضايا موضع الخلاف :

- ١ - دلالة الزمن ل(إذ) و(إذا).
- ٢ - وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى.
- ٣ - في اجتماع ضميرين بين الاتصال والانفصال.
- ٤ - رفع المستثنى بعد إلا.
- ٥ - في استعمال (إن) المخففة المتروقة العمل، عارياً ما بعدها من اللام الفارقة.
- ٦ - في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار.
- ٧ - ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا .
- ٨ - حذف الموصول ودلالة الصلة عليه.
- ٩ - معنى (رب) واستعمالاتها.

خامساً: الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج ومراجع البحث.

ثانياً: نبذة عن الكتاب موضوع البحث :

اختلفت المصادر في تسمية هذا الكتاب، منها ما أثبتته بأنه (التوضيح) فقط، يقول ابن قاضي شهبة: "وأملى على صحيح البخاري كتاباً سماه التوضيح"^(١). ومنها ما أطلق عليه: (إعراب مشكل البخاري)^(٢) ومنها من أسماه (شواهد التوضيح)^(٣)، وبعض المصادر لم تنص على اسم الكتاب صراحة، إنما ورد في النظم مشيراً إليه بأنه إعراب أحاديث صحيح البخاري، وذلك في قول الناظم^(٤):

وأعرّب توضيحاً أحاديث ضمنت صحيح البخاري الإمام وسهلاً
ويكفيه ذا بين الخلاق رفعةً وعند النبي المصطفى متوسلاً

ونجده في مصادر أخرى بعنوان (التوضيح في إعراب أشياء من مشكلات البخاري)^(٥)، وفي غيرها بعنوان (إعراب بعض أحاديث البخاري)^(٦).

(١) (ابن قاضي شهبة) الإمام تقي الدين الأسدي الشافعي، المتوفى سنة ٨٥١ هـ، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: الدكتور/ محسن عياض، مطبعة النعمان، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م. ص ١٣٥.

(٢) (الكتبي) (محمد بن شاكر ٧٦٤ هـ) فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، المجلد الثالث دار صادر، بيروت، ص ٤٠٨.

(٣) (الفيروزيابادي) (مجد الدين محمد بن يعقوب) ٧٢٩-٨١٧ هـ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق/ محمد المصري - طبعة منقحة وموسعة، ص ٢٧٠، وينظر أيضاً: اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد) (٦٨٠-٧٤٣ هـ/ ١٢٨١-١٣٤٢ م، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق/ الدكتور/ عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م، ص ٣٢١.

(٤) (السيوطي) (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ٩١١ هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الأول - الطبعة الأولى - طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ص ١٣١-١٣٢.

(٥) (الدماميني) (محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر ٧٦٣ هـ/ ١٣٦٢ م - ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٤ م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ١٩٨٣ م، ٣٠/١. وللزمزيد ينظر: الصفدي (صلاح الدين أبو الصّفاء خليل بن أبيك بن عبد الله الألبكيّ الفاري الصفديّ الدمشقيّ الشافعيّ. (صفد، ٦٩٦ هـ - دمشق، ١٠ شوال ٧٦٤ هـ)، الوافي بالوفيات، (طبع باعتناء، س. ديدرنيغ)، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٥٣ م/ ٣/ ٣٦٠.

(٦) (زاده) (أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير، عصام الدين طاشكيري) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مراجعة وتحقيق: كامل بكري عبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال، القاهرة، د.ت، ١٣٧/١.

ويعود السبب في اختلاف تسميات الكتاب إلى أن ابن مالك أملاه إملاءً^(١)، وهذا يفسر خلو الكتاب من المقدمة، واختلاف تسمياته. لكن القاسم المشترك بين جميع كتب التراجم التي ترجمت لابن مالك ومصنفاته هو أن الكتاب الذي نحن بصدده موجه لمشكلات وقعت في صحيح البخاري. وقد حسم هذا التشتت والاختلاف ابن مالك في حديثه عن الكتاب، قال ابن مالك: "هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"^(٢). والسبب في تأليفه لهذا الكتاب أن صحيح البخاري أصح كتب الحديث، ولهذا اعتنى به العلماء والمحدثون، وفي عصر ابن مالك أراد علي بن محمد اليونيني أحد علماء الحديث إعداد نسخة مصححة من (صحيح البخاري) فعرض على ابن مالك الاهتمام بالجانب النحوي. يقول القسطلاني: "وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن محمد اليونيني الحنبلي - رحمه الله تعالى - بضبط رواية الجامع الصحيح بحضرة سيوييه وقته، الإمام جمال الدين بن مالك بدمشق سنة ست وسبعين وستمائة، وقد بالغ - رحمه الله - في ضبط ألفاظ الصحيح جامعاً فيه روايات"^(٣)، وهنا ينبغي التنبيه إلى التاريخ الذي ذكره القسطلاني، لأن ابن مالك توفي قبله، وربما كانت (سبعين) مقصود صوابه (ستين)، يقول القسطلاني: "وكان لجمال بن مالك إذا مر من الألفاظ ما يترأى أنه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها، شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومن ثم وضع كتابه المسمى بشواهد التوضيح"^(٤). والسبب في تأليفه هذا الكتاب هو قراءة اليونيني لصحيح البخاري على ابن مالك لتصحيحه نحوياً، وعلى ما وجده ابن مالك من إشكالات نحوية في هذا الكتاب.

(١) طبقات النحاة واللغويين، ص ١٣٤.

(٢) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، (المتوفى ٦٧٢ هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق الدكتور / طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، والطبعة الثانية ١٤١٣ هـ، ص ١٠. وللكتاب طبعة أخرى من تحقيق وتعليق الدكتور / محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، وقد اعتمد البحث تحقيق الدكتور / طه محسن.

(٣) القسطلاني (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المتوفى ٩٢٣ هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، وقد طبعت في سنة (١٣١١ هـ) بأمر السلطان عبد الحميد، نسخة اليونيني التي صححها على ابن مالك، ثم أعيد طبعتها عدة مرات منها طبعة بولاق ١٣١٤ - ١٣١٥ هـ، ٤٠/١.

(٤) إرشاد الساري ٤٠/١ - ٤١.

وقد يكون مفيداً أن نذكر أن الهدف من وراء تأليف هذا الكتاب في ظاهر الأمر الاستشهاد لما ورد من مشكلات في ألفاظ حديث الجامع الصحيح، والاستدلال على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وتوجيه إعرابها وفقاً للقواعد النحوية، وقد بلغ ما استشده له أو وجه إعرابه مائة وثمانين حديثاً، وهذا يعني أن مادة هذا الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية؛ إذ بلغ ما ورد منها حوالي مئة وستين مسألة، ما عدا المكرر منها، وهو يزيد على العشر، وتحظى مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح؛ إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية^(١).

وهذا الكتاب يشتمل على تعليقات ومناقشات قيمة لمشكلات الإعراب في بعض أحاديث البخاري، أخرجها في واحد وسبعين مبحثاً مفصلة في الكتاب المذكور، وهذا المؤلف من أهم المؤلفات التي تُظهر براعة ابن مالك في معالجة المشكلات، وتكشف عن منهجه في النقاش والحجاج، وتبين فضله وقدرته وسعة أفقه وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد.

ثالثاً: منهج ابن مالك في شواهد التوضيح:

لقد كان ابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٤ م)^(٢) نحويًا مجتهداً بعيداً كل البعد عن التقليد، جريئاً في الطرح، لا يبالي بالمخالف حين يتبين له أن الحق في

(١) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ص ١٣ .

(٢) نظراً لشهرة ابن مالك النحوية، وكثرة وتعدد التراجم التي ذكرت له في كتب التراجم وغيرها أثر البحث عدم ذكرها في متن البحث واكتفى بالإشارة والإحالة إلى مظانها، لتفصيل القول حول ترجمة ابن مالك وكل ما يتعلق بشخصيته ينظر:

— السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ١٣١-١٣٢ .

— الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز) (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . المحقق: الدكتور بشار عواد معروف . الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، ترجمة ٨٦ - (١٥ / ٢٤٩).

— الفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م. ترجمة ٣٣١ - (ص: ٢٦٩) =

خلافه، وكانت عنايته بالسماع ظاهرة في كتابه، فتجده يقول بعد عرض وشرح لمسألة نحوية: "والطريق في ذلك كله السماع"^(١)، ثم يقول بعدها بقليل: "ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع"^(٢)، ويعدل ابن مالك عن القياس لأجل السماع؛ فيقول: "هذا مقتضى النظر، لولا أن الاستعمال بخلافه"^(٣).

لقد اعتمد ابن مالك في تأليفه على الطريقة الألفبائية؛ فالمسائل يجعلها أبواباً والفروع يجعلها فصولاً، ويرتبها مراعيًا الترابط بين الأبواب والفصول، وهذه الطريقة تيسر للباحث مراجعة المسألة التي يبحث عنها وتساعد على الفهم والاستيعاب. ولقد أبدع ابن مالك في النحو العربي، ويعد من أكثر النحاة احتياجاً بالحديث، وأقوال الصحابة والتابعين، وليس في كتاب شواهد التوضيح، فقط بل في كتبه

= السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين) (المتوفى: ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، ترجمة ١٠٧٨ - (٦٧ / ٨).

- ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف) (المتوفى: ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء. الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ - المستشرق الألماني برجستراسر، ترجمة ٣١٦٣ - (١٨٠ / ٢).

- صلاح الدين (محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر بن هارون بن شاکر) (المتوفى: ٧٦٤هـ) فوات الوفيات، المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر - بيروت. الطبعة: الأولى. الجزء: ١ - ١٩٧٣ - والجزء: ٢، ٣، ٤ - ١٩٧٤م، (٤٠٧ / ٣).

- ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين) (المتوفى: ٨٥١هـ) طبقات الشافعية، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان. دار النشر: عالم الكتب - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. ترجمة ٤٥٠ - (١٤٩ / ٢ - ١٥١).

- الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي) (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م. (٢٣٣ / ٦).

(١) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، المتوفى عام ٦٧٢هـ) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ج ١/ص ١٧٨.

(٢) نفسه، ج ١/ص ١٧٩.

(٣) نفسه، (٥٣ / ٢).

الأخرى، مثل (التسهيل) و(شرح عمدة الحافظ) حيث إنه اعتمد على الحديث النبوي الشريف في ذلك كله.

ولقد احتج في (التسهيل) و(شرح عمدة الحافظ) بكلام عائشة رضي الله عنها - وكلام أبي جهل وكلام سهل بن سعد وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وجابر، ونافع وابن عمر، وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهم - وغيرهم.

والذي يبدو من كثرة من احتج بأقوالهم سواء في الاستدلال في التوجيه والتخريج أم في بناء القواعد والرد على أصول النحاة، أنه لم يفرق بين الحديث النبوي الشريف، وبين الأقوال المنسوبة إلى هؤلاء وخاصة في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

وقد اتسم كتاب (شواهد التوضيح) بمجموعة من السمات المنهجية التي تبين خصائص التأليف النحوي لدى ابن مالك، فقد جاء الكتاب خلواً من التبويب وتقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها، ولأجل التفريق بين كل بحث والذي يليه كان ابن مالك يفتح كل بحث بلفظ: "ومنها"، ثم يأتي بنصوص صحيح البخاري؛ التي يراها مشكلة، وبعدها يوجه إعرابها مبتدئاً بكلامه بلفظ "قلت"، وهذه الطريقة (ومنها، ثم قلت)، هي التي تتكرر في الكتاب من أوله حتى آخر بحث فيه، وقد قدر عدد الأحاديث المشكلة في هذا الكتاب حوالي مئة وثمانين نصاً (يضاف إلى هذا العدد ثلاثة أحاديث شرحها المؤلف في البحث الرابع والعشرين، وأعاد ذكرها سهواً في البحث الثاني والخمسين من غير أن يعلق عليها)، منها: سبعون حديثاً للنبي صلى الله عليه وسلم، وتسعون من كلام الصحابة، وحديث واحد لعمر بن عبد العزيز من التابعين، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل، وأبي جهل، وهرقل، وصاحبة المزدتين، وغيرهم ممن عاصر النبي صلى الله عليه وسلم أو جاء بعده بقليل^(١).

والجامع لهذه النصوص كلها ورودها في صحيح البخاري على أنها مشكلة في رأي ابن مالك، غير أنه قد جاء ضمن هذه النصوص التي يفترض أن تكون كلها من صحيح البخاري أربعة أحاديث تبين أنها ليست من صحيح البخاري، منها اثنان في البحث الثاني والخمسين، واثنان في البحث التاسع والستين، وقد يكون ذلك من قبيل

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٤.

الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، ولم يغفل ابن مالك هذا الأمر، فقد كان يذكر الاختلاف في الروايات أحياناً، ويترك ذكره في أغلب الأحيان^(١). والطريقة التي اتبعها ابن مالك في كتابه تقوم أولاً على إثبات نص الحديث وتعيين محل الإشكال فيه، ثم يوجه المؤلف إعرابه مستعيناً بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة، مقدماً شواهد النثر على النظم، وذلك واضح من طريقته وبعض إشارات، نحو قوله: "والجواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً ونظماً"^(٢).

وإذا تنوعت الشواهد في المسألة الواحدة، قدّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، وقدّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب والنظم، كما قدّم أقوال العرب النثرية على شعرهم، وربما اكتفى عند الاستشهاد لمسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره، أو بأقوال العرب، أو بأبيات من الشعر فقط^(٣).

إن المطلع على كتاب شواهد التوضيح يلاحظ أن ابن مالك حريص تمام الحرص على أن يأتي بشواهد متنوعة؛ لتعزيب ما وجده في الأحاديث الشريفة. وقد بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك اثنين وثمانين حديثاً (يضاف إليها ثلاثة مكررة) عزا المؤلف منها اثني عشر منها إلى مواضعه من كتب الحديث؛ والتي يأتي في مقدمتها: جامع المسانيد لابن الجوزي، وروى ابن مالك واحداً منها بسنده، ويذكر الدكتور طه محسن محقق الكتاب أنه استطاع أن يرجع ستين نصاً إلى البخاري، واثني عشر نصاً وجدها في كتب الحديث الأخرى، مثل المسند لأحمد بن حنبل، والموطأ لمالك، وصحيح مسلم والترمذي، وسنن ابن ماجه وأبي داود، وغيرها، وهناك حديثان لم يتمكن من الوقوف عليهما في كتب الحديث المتيسرة.^(٤)

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٤.

(٢) نفسه، ص ١٤.

(٣) نفسه، ص ١٤.

(٤) نفسه، ص ٢٣-٢٤.

وقد عدَّ ابن مالك الأحاديث المشككة في الوقت ذاته نصوصاً فصيحاً يمكن اعتمادها في الاستشهاد؛ لذلك استند إليها في عدة مواطن لتقرير قواعد نحوية خالف بها بعض المتقدمين من النحاة^(١).

إن موقف ابن مالك كان فريداً بالقياس إلى من سبقه، وكان يكرر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية، وهذه النظرة في الاستشهاد بالحديث مكنته من عرض آرائه بدقة، يرجح ويتخير ويتخذ لنفسه موقفاً خاصاً على وقف ما يمليه عليه اجتهاده، ويهديه إليه تفكيره، مستهدياً بما ارتضاه من شواهد، بلا تعصب لشاهد معين، فهو مع الشاهد أينما وجد^(٢).

وقد يكون مفيداً أن نقول إن ابن مالك انفرد عن سبقه من النحاة حين استشهاد لمجموعة مسائل بأكثر من مائتين وستين حديثاً، متوسعاً في هذا الشأن توسعاً نفس فيه عن العربية بعض الشيء^(٣).

رابعاً : القضايا موضع الخلاف :

١ - دلالة الزمن ل(إذ) و(إذا):

الشاهد من الحديث: قول ورقة بن نوفل للنبي صلى الله عليه وسلم: "يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو مخرجي هم."^(٤)

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص ١١٧-١١٨ .

(٢) نفسه، ص ٢٥ .

(٣) نفسه، ص ٢٦ .

(٤) البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي) صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله) ١ / ٧ / رقم الحديث ٣، و البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ) السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، باب مبتدا البعث والتنزيل رقم الحديث ١٧٧٢١ ، ١٠/٩ ، والألباني ، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري(المتوفى: ١٤٢٠هـ) مُختَصَر صَحِيح الإمام البُخَارِي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله. ١٧/١ .

رأي ابن مالك:

انطلق ابن مالك من الحديث السابق مستشهداً به على أكثر من مسألة نحوية، غير أن هذا السياق يتناول مسألة استعمال (إذ) موافقة (لإذا) في إفادة معنى الاستقبال، وهي مسألة مرتبطة بدلالة كل منهما على الزمن، وهذا الاستعمال من وجهة نظر ابن مالك استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين، واستدل على ذلك بآيات كثيرة من القرآن الكريم^(١). وتفصيل المسألة لدى النحاة على النحو التالي:

أ - رأي سيبويه وجمهور النحاة:

لم يصرح سيبويه في كتابه بوقوع (إذ)، دالة على الزمن المستقبل، وكل ما ذكره في شأنها أنها ظرف لما مضى من الدهر^(٢). ويقرر سيبويه حكماً أسلوبياً لكل الأزمنة الماضية في ضوء دراسته ل(إذ) التي تدل على الزمن الماضي، فكل زمن في نظره أضيف إلى الجملة الاسمية صح بناؤه، واستقام تركيبه إذا كان بمعنى (إذ)، وما لم يكن بمعنى (إذ)، فإن إضافته إلى الجملة الاسمية خروج عن منطلق الصواب، وبعد عن سلامة التركيب. يقول سيبويه: "وسألته عن قوله في الأزمنة: كان ذاك زمن زيداً أميراً، فقال: لما كانت في معنى (إذ)، على ما قد عمل بعضه في بعض، ولا يغيرونه، فشبها هذا بذلك، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إذ)، فإن قلت: يكون هذا يوم زيداً أميراً كان خطأ، حدثنا بذلك يونس عن العرب، لأنك لا تقول: يكون هذا (إذا) زيداً أميراً"^(٣).

ولعل معيار الزمن هو المعيار المعتمد لدى سيبويه في هذه التفرقة؛ فقد وضع الحدود الفاصلة بين (إذ)، التي تدل على الماضي و(إذا) التي تدل على المستقبل بأن الزمن إذا أضيف إلى الفعل أو الاسم كان في معنى (إذ)، لأنه وقع، أما إذا لم يقع، فإن الزمن لا يضاف إلى الأسماء، وإنما يضاف إلى الجمل الفعلية. ويصل سيبويه من كل هذا إلى تحديد وظيفة (إذ)، ووظيفة (إذا) بقوله: "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى (إذ)، فأضيف إلى ما يضاف

(١) راجع شواهد التوضيح ص ٦٢.

(٢) حول ذلك ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٣ هـ، الكتاب، تحقيق: الأستاذ / عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. ٢٢٩/٤.

(٣) سيبويه ١١٩/٣.

إليه (إِذْ). وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى (إِذَا)، و(إِذَا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال^(١).

يتضح من كلام سيبويه إذن أن (إِذْ) لا تقع دالة على الاستقبال، وتابعه في ذلك جمهور النحاة. وهو رأي له وجاهته ومنطقيته؛ نظراً لربطه دلالة الزمن بالاستعمال الوظيفي ودلالة السياق.

ب - النحاة المتأخرون:

رغم منطقية رأي سيبويه -سالف الذكر- إلا أن بعض المتأخرين من النحويين لم يوافقوا سيبويه على رأيه قائلين إن (إِذْ) تقع دالة على الاستقبال في بعض الأساليب، وعلى رأس هؤلاء ابن مالك متخذاً من الحديث الشريف موضع الشاهد دليلاً يعضد به كلامه، يقول ابن قاسم المرادي: "(إِذْ)، يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان بمعنى (إِذَا)، ذهب إلى ذلك قومٌ من المتأخرين منهم ابن مالك، واستدلوا بقول الله تعالى: "فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم"^(٢)، وبآيات أخرى كقوله تعالى: "يومئذٍ تحدث أخبارها"^(٣).

ومن المؤيدين لوقوع (إِذْ) بمعنى الاستقبال ابن هشام، فقد احتج للمثبتين ل"إِذْ" معنى الاستقبال بقوله تعالى: "فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم" قائلاً: "فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في (إِذْ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إِذَا)"^(٤).

ولم ينس ابن هشام أن يوضح رأي المانعين بقوله: "والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية السابقة من باب "ونفخ في الصور"^(٥)، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع"^(٦).

(١) سيبويه، ١١٩/٣ .

(٢) سورة غافر، الآية ٦٩-٧٠ .

(٣) سورة الزلزلة، آية ٤ .

(٤) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعريب، تحقيق: د/مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت. ٨٦/١ .

(٥) سورة الكهف، آية ٩٩، وغيرها .

(٦) مغني اللبيب ٨٦/١ .

وقد يكون من المفيد أن نؤكد على أن الشاهد الحديثي-سالف الذكر- هو الذي دفع ابن مالك لتبني هذا الرأي مخالفاً به سيبويه وجمهور النحاة، والراجح ما ذهب إليه ابن مالك^(١) من جواز استعمال (إذ) مكان (إذا) والعكس، لأن الأدوات يقع بعضها موقع بعض لاعتبارات بلاغية تدرك من الموقف، وتتضح من السياق، ويشير إليها الأسلوب، يدلك على ذلك "أن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ الماضي"^(٢)؛ واعتماداً على نظرية مساوقة الفعل لأقسام الزمن، فإنه من المعقول توسيع الدلالة الزمنية في الاستعمال الوظيفي للأدوات.

٢ - وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى:

- الشواهد من الحديث:

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"^(٣).

٢- قول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: "إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقيم مقامك رقباً"^(٤).

رأي ابن مالك :

لم يتطرق ابن مالك للخلاف النحوي حول جازم الفعلين في جملة الشرط وجوابه، إنما كان تناوله لوقوع جواب الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً، وذلك من خلال الحديثين السابقين بهاتين الروايتين دون غيرهما، وكأنه يبحث عما يخالف به النحاة تعضيداً للحديث الشريف واستعماله اللغوي، فالحديثان قد وردا بطرق مختلفة غير التي

(١) حول ذلك ينظر: الدكتور/ عبد العال سالم مكرم ، (أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية،

تأليف ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م. ص ٢٤-٢٥ .

(٢) الجنى الداني، ص ١٨٨ .

(٣) صحيح البخاري، ١/ ١٦، رقم الحديث ٣٥ (باب قيام ليلة القدر من الإيمان).

(٤) صحيح البخاري، ٤/ ١٤٩ رقم الحديث ٣٣٨٤ (باب قول الله تعالى: لقد كان في يوسف ، كتاب أحاديث

الأنبياء،)، وقد روي (إنه رجل أسيف متى يقيم مقامك رقباً). وينظر: الدينوري (أبو بكر أحمد بن مروان

المالكي) (المتوفى : ٣٣٣هـ) المجالسة وجواهر العلم، المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان،

الناشر : جمعية التربية الإسلامية (بيروت - لبنان) تاريخ النشر : ١٤١٩ هـ، ٨/ ٢٩٣ رقم الحديث ٣٥٦١.

ذكرها ابن مالك، وقد أشار بعض شراح الحديث إلى أن الاستدلال بهما برواية البخاري ربما يكون من قبيل تصرف الرواة؛ فقد ذكر العيني أن في الاستدلال به نظر، أراد به استدلال المجوزين بالحديث المذكور، لأنني أظنه من تصرف الرواة، فقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان، شيخ البخاري فيه، فلم يغير بين الشرط والجزاء، بل قال: من يقيم ليلة القدر يغفر له. ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان، وهو الطبراني، عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه: (لا يقوم أحد ليلة القدر فيوافقها إيماناً واحتساباً إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه) قلت: لئلا أن يقول: لم لا يجوز أن يكون تصرف الرواة فيما رواه النسائي والطبراني، وأن ما رواه البخاري بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي، بل الأمر كذا، لأن رواية محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان لا تعادل رواية البخاري عن أبي اليمان: ولا رواية أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان مثل رواية البخاري عنه، ويؤيد هذا رواية مسلم أيضاً، ولفظ البخاري: (من يقيم ليلة القدر فيوافقها أراه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)، ولفظ حديث الطبراني ينادي بأعلى صوته بوقوع التغيير والتصرف من الرواة فيه، لأن فيه النفي والإثبات موضع الشرط والجزاء في رواية البخاري ومسلم^(١).

وقد بسط ابن مالك هذه المسألة في التسهيل وغيره من الكتب^(٢)، مشيراً إلى أن النحاة يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة؛ أما ابن مالك فيراه جائزاً

(١) العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين (المتوفى: ٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١/٢٢٧-٢٢٨، وينظر: الدماميني: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين، وبابن الدماميني (المتوفى: ٨٢٧هـ) مصابيح الجامع، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ١/١٢٦.

(٢) حول ذلك ينظر: ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، (المتوفى: ٧٧٨هـ) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»

دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ، ٩/٤٤٠٥-٤٤٠٩، وينظر: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي، المتوفى عام ٦٧٢هـ) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص ٣٧٠-٣٧١.

مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، يقول: "وأكثر النحويين يخصّون هذا النوع بالضرورة، وليس بصحيح؛ بدليل ما رواه البخاريّ من قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: "مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ"^(١)، وفي موضع آخر يقول ابن مالك رداً على موقف النحاة: "والمشهور عند النحاة تخصيص هذا الاستعمال بالشعر، وهذا الحديث يبطل دعواهم"^(٢)، وقد ذكر الأزهرى، أن الفراء يوافق ابن مالك هذا الرأي، حيث يجيز ذلك في الاختيار^(٣).

ويعضد ابن مالك هذا الرأي بما صدر عن فحول الشعراء^(٤)، وثبتت هذا الاستعمال في القرآن الكريم، ثم يضيف أن لهذا الرأي ما يؤيده من القياس، وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً، واللفظي أصل للتقديري، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك، لجواز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر أو دعاء، أو فعل مقرون بقد، أو حرف تنفيس، أو ب(لن)، أو بما النافية.

فإذا كان الشرط والجواب مضارعين ووفقاً للأصل، لأن المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه^(٥) **ومذهب الميرد** أنه إذا كانا ماضيين خالفاً للأصل، وحسنهما

(١) ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، (المتوفى: ٧٢٠هـ) اللحة في شرح الملحّة، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ٨٧٦/٢-٨٧٨، وينظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٩/٤٤٠٥-٤٤٠٩.

(٢) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، ص ٣٧١.

(٣) حول ذلك ينظر: الأزهرى خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٤٠١/٢-٤٠٢.

(٤) حول الشواهد التي استشهد بها ابن مالك ينظر: شواهد التوضيح ص ٦٧-٦٨.

(٥) شواهد التوضيح ص ٦٩، ولمزيد من التوضيح ينظر: الأنصاري، ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك دار الفكر بيروت لبنان ٢٠٠٠م/ ج ٤/ص ١٨٨.

وجود التشاكل، وإذا كان أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً حصلت الموافقة من وجه والمخالفة من وجه، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف، لأن المخالف نائب عن غيره، والموافق ليس نائباً، ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له؛ إذ هو باق على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عما وضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغير في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعاً، فردته الأداة ماضي اللفظ ولم تغير معناه.

أو هو ذو تغير في المعنى دون اللفظ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى، فغيرت الأداة معناه دون لفظه، وهذا هو المذهب المختار، وإذا كان ذا تغير فالتأخر أولى به من التقدم، لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل^(١).

رأي جمهور النحاة :

خص جمهور النحاة، ووافقهم الأزهري من المتأخرين، هذا النوع بالضرورة". وقالوا: لأننا إذا عملنا الأداة في لفظ الشرط، ثم جئنا بالجواب ماضياً، كنا قد هيأنا العامل للعمل. ثم قطعناه عنه، وهو غير جائز، وللاكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى، فليس نصاً في الدليل. وعن الآية المستشهد بها، بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع^(٢).

إن الخلاف النحوي قد وقع في صورة واحدة من الصور التي يأتي عليها فعلا الشرط والجواب^(٣)، وهي مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وقد انتظم الخلاف النحوي على ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز مطلقاً، وهو رأي ابن مالك والفراء .

(١) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ص ٦٧-٦٨ .

(٢) حول ذلك ينظر: الأزهري : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، ٤٠١/٢-٤٠٢. وابن الصائغ: للمحة في شرح الملحمة، ٨٧٦/٢-٨٧٨ .

(٣) حول ذلك ينظر: شرح التسهيل ، ٩٠-٩٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٠١/٢-٤٠٢. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٩/٤٤٠٥-٤٤٠٩.

الثاني: جوازه على قلّة، أي: أنه أقلّ الصور في الاختيار والحسن مع جوازه، وهو قول جمهور النحاة^(١).

الثالث: المنع في النثر وجوازه في الشعر، وهو رأي ابن عصفور^(٢) وأبي حيان^(٣)، وابن هشام في رأي له^(٤)، ونُسب هذا القول لجمهور النحاة^(٥)، ومما قيل في علّة منع هذا الاستعمال أنّ إعمال الأداة في فعل الشرط، ثم مجيء الجواب ماضيًا، كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، وهو غير جائز^(٦).

وعلى أية حال فإنّ عناية ابن مالك بالحديث الشريف، جعلته يخالف جمهوراً عريضاً من النحاة، وجعلته لا يهتم إلا برواية واحدة من الروايات التي جاء بها الحديث، إلا أن الرأي الذي أوردناه سابقاً للعيني يجعلنا نرجح جواز هذا الاستعمال مع قلّة ورؤده وحسنه، خلافاً لمن أجازاه مطلقاً، ولمن منعه وحمل ما جاء منه على الضرورة.

٣ - في اجتماع ضميرين بين الاتصال والانفصال^(٧).

— **الشاهد من الحديث:** قول سهل بن سعد: "فأعطاه إياه"، وكمال الرواية: "ما كنت لأوثر بنصيبك منك أحداً يا رسول الله، فأعطاه إياه"^(٨).

(١) حول ذلك ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٥٩، والجمل ص ٢١٢، ومعاني الحروف للرماني ص ٧٤، والتبصرة للصيمري ١/٤١٤، والتوطئة ص ١٥١ - وشرح المقدمة الجزولية ٥١٩/٢ للشلوبين، ورفص المباني ص ١٨٧، وأوضح المسالك ٤/١٨٦.

(٢) حول ذلك ينظر: شرح الجمل ١/٦٢٦، ٢/٢٠١، والمقرب ١/٢٧٥.

(٣) حول ذلك ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٦.

(٤) حول ذلك ينظر: مغني اللبيب ص ١٤٢٤.

(٥) حول ذلك ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٢٧٨، وشرح الأشموني ٣/٢٥٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/٣٧٦، وهمع الهوامع ٤/٣٢٢.

(٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤/٣٧٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/١٤٣١.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح ص ٧٧.

(٨) صحيح البخاري ٣/١٠٩ رقم الحديث ٢٣٥١، باب في الشرب، ومن رأى صدقة الماء وهبته، و٣/١١٢، رقم ٢٣٦٦، باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بالماء. ما كنت لأوثر بفضلتي (وفي أخرى: بنصيبتي) منك أحداً يا رسول الله! فأعطاه إياه (وفي الأخرى: فنتله في يده) الألباني: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: ١٤٢٠هـ) مختصر صحيح=

رأي ابن مالك والمبرد وابن جني:

تناول ابن مالك مسألة استعمال ثاني ضميرين منفصلاً مع إمكان استعماله متصلاً من خلال خمسة شواهد من الحديث الشريف، ذكرها على سبيل الأمثلة، ركز على اثنين منها، الأول ما رواه سهل بن سعد، والثاني ما رواه عبد الله بن عباس، وهو قول هرقل: قال له: "سألتك كيف كان قتالكم إياه"^(١).

وقد حشد ابن مالك مجموعة كبيرة من الشواهد القرآنية والشعرية، وتناول من خلالها قضايا جزئية متصلة بهذا الباب، وخلص من كل ذلك إلى أن الأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل: كتعذره لإضمار الفاعل. قال ابن مالك: إن كان الفعل من باب (كان) واتصل به ضمير رفع، جاز في الضمير الذي يليه الاتصال، نحو: (صديقي كنته) والاتصال نحو: (صديقي كنت إياه) والاتصال عندي أجود، لأنه الأصل، وقد أمكن لشبه "كنته" بـ فعلته "فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع: كنت إياه، كما يمتنع فعلت إياه، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً، وجعله أكثر النحويين راجحاً، وخالفوا القياس والسماع، أما مخالفة القياس فقد ذكرت^(٢)، وأما مخالفة السماع فمن قبيل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله"^(٣)، وقد روي (وإن لم يكنه) وكقول بعض العرب: (عليه رجلاً ليسي)^(٤).

=الإمام البخاري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ٤/٧٤ رقم ٢٢١٠ باب الشرب من قدح النبي.

(١) صحيح البخاري ٤/١٩ رقم الحديث ٢٨٠٤، باب قول الله عز وجل: قل هل تریسون بنا، وينظر: الدارمي: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، البستي (المتوفى: ٣٥٤ هـ) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣، ١٤/٤٩٢ رقم الحديث ٦٥٥٥، باب ذكر وصف كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) شواهد التوضيح ص ٧٩-٨٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ الحديث رقم ٣٠٥٥، ص ٣٥٨، وفي صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، الحديث رقم ٧٣٤٤، ص ١٠٩١.

(٤) استشهد بمجموعة كبيرة من الشواهد الشعرية، منها ما لم يوقف عليه، وقد يذكر شواهد لا علاقة لها بالاستشهاد، وقد تكون مجهولة القائل، لمزيد من تفصيل القول ينظر: شواهد التوضيح ص ٧٧-٨٣.

غير أن هذا الأمر الذي أشار إليه ابن مالك فيه نوع من التعميم؛ فقد ذكر أن الفعل إذا كان من باب كان، واتصل به ضمير رفع، جاز الاتصال، والاتصال عند ابن مالك أجود، لأنه الأصل، وهذا الأمر يخص الفعل (كان) فقط دون سائر أخواتها، وعلى هذا يجوز: كنته، ولا يجوز أصبحته^(١).

ويقيد ابن مالك أنه إذا تعلق بعامل ضميران، فإن اختلف الضميران بالرتبة وقدم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو: أعطيتك وأعطيتك إياه، والاتصال أجود لموافقة الأصل، ولأن القرآن العظيم نزل به دون الانفصال، وهذا ما يذكره ابن مالك في ألفيته^(٢).

والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال، ومن شواهد تجويزه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم" وقد فصل ابن مالك القول في هذا الحديث في شرح التسهيل^(٣).

أما ابن مالك فيرى ترجيح الاتصال لموافقة الأصل، ولتشابه (ظننتك) و (أعطيتك)، ويعلل لرأيه بقوله: "قلو قدم الأبعد في الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال، نحو: أعطيته إياك، وحسبته إياك"^(٤).

وينفق المبرد مع ابن مالك، يقول: "وأجاز المبرد الاتصال في هذا النوع، كقولك: أعطيتهاك، وحكى سيبويه تجويز ذلك عن بعض المتقدمين، وردّه بأن العرب لم تستعمله، وقد روى أن عثمان رضي الله عنه قال (إن الباطل أراهمني شيطاناً) ففيه حجة للمبرد على سيبويه^(٥).

(١) لمزيد من تفصيل القول حول ذلك ينظر: الأندلسي، أبو حيان ٧٤٥ هـ (ارتشاف الضرب من لسان العرب) دراسة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م. ج ٢/ص ٩٤٠.

(٢) ابن مالك، متن ألفية ابن مالك (الخلاصة)، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م، ص ١٩.

(٣) شرح التسهيل، ج ١، ص ١٢٠ وما بعدها. والحديث أورده (الذهبي) في كتاب الكباير / ٢٢٣ والحديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الله الله في الصلاة وما ملكت أيمانكم، أطمعهم مما تأكلون، واكسوهم مما تكتسون، ولا تكلفهم من العمل ما لا يطيقون.. إلخ، انظر: شرح ابن الناظم / ٢٤.

(٤) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح، ص ٨٣.

(٥) حول ذلك ينظر: نفسه، ص ٨٣.

ويشير ابن جنى إلى جواز استعمال المتصل موضع المنفصل غير أن المتصل أولى، لأنه أخف وأثر في النفس من المنفصل، لكن يكثر استعمال المنفصل موضع المتصل، ويقل استعمال المتصل موضع المنفصل، يقول ابن جنى: "قإن المضمرة المتصلة وإن كان أضعف من الضمير المنفصل فإنه أكثر وأيسر في الاستعمال منه؛ ألا تترك تقول إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل، فهذا يدل على أن المتصل أخف عليهم وأثر في أنفسهم، فلما كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفه حكم، لزم المنفصل البناء لأنه مضمرة مثله، ولاحق في سعة الاستعمال به... وإنما رغب في المتصل طلباً للخفة"^(١).

رأي سيبويه:

ويرى سيبويه أن الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجب، والانفصال ممتنع، يقول: "قإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاك، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح، لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب"^(٢).

ويرى سيبويه أن المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب. ويلحق بالمسألة مخالفة ابن مالك لسيبويه في أن ثاني الضميرين المنصوبين بظن أو إحدى أخواتها يجوز اتصاله وانفصاله مع ترجيح الانفصال، وهذا رأي سيبويه، ويتفق مع هذا الرأي صاحب المفصل حيث يقول: "فإذا التقى ضميران في نحو قولهم: الدرهم أعطيتك والدرهم أعطيتكموه، والدرهم زيد معطيكه، وعجبت من ضربك جاز أن يتصلا كما ترى وأن ينفصل الثاني كقولك: أعطيتك إياه، وكذلك البواقي وينبغي إذا اتصلا أن تقدم

(١) ابن جنى: أبو الفتح عثمان ٣٩٢ هـ، الخصائص، دار الكتب المصرية، تحقيق: محمد علي النجار،

المكتبة العلمية، ج ٢/ ص ١٩٢ .

(٢) سيبويه، ج ٢ ص ٣٦٣-٣٦٤ .

منهما ما للمتكلم على غيره، وما للمخاطب على الغائب، فتقول أعطانيك وأعطانيه زيد، والدرهم أعطاكه زيد، وقال الله تعال (أنزل مكموها)^(١).

٤ - رفع المستثنى بعد إلا: (٢)

— **شواهد الحديث:** قول عبد الله بن أبي قتادة - رضي الله عنهما: "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"^(٣)، وقول أبي هريرة - رضي الله عنه: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: كل أمتي معافى إلا المجاهرين"^(٤).

(١) ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي بن أبي السرايا، موفق الدين الأسد. ٦٤٣ هـ) شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، ج ٣ ص ١٠٤، وينظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، كمال الدين أبي البركات، ٥١٣-٥٧٧ هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، طبعة دار الفكر، ج ٢ ص ١٩٢، وينظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ١/ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٢) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ص ٩٤-٩٧.

(٣) صحيح البخاري كتاب جزاء الصيد بَاب: لَا يُشِيرُ الْمُحْرَمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ ج/١٨٢٤ - (١٣/٣).

(٤) صحيح البخاري كتاب الأدب بَابُ سِتْرِ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ ج/٦٠٦٩ - ٢٠/٨. ، والبيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِرْدِي الخراساني، أبو بكر) (المتوفى: ٤٥٨هـ) السنن الصغير، المحقق: عبد المعطي أمين قلجعي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، باب الاستتار بستر الله ٣/٣٤٧. و الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٦٠هـ) الروض الداني (المعجم الصغير) المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمير، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥، باب من اسمه عبد الله ١/٣٧٨ رقم الحديث ٦٣٢. والبزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العنكي (المتوفى: ٢٩٢هـ) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م) ١٤/٣٧٩ رقم الحديث ٨٠٩٦. والبيهقي، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م. ١٢/١٦٩ رقم الحديث ٩٢٢٥.

موقف ابن مالك:

يرى ابن مالك أن حقّ المستثنى بإلا من كلام تامّ موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده؛ فالمفرد نحو قوله تعالى (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوٌ إلاّ المتقين) والمكمل نحو (إنّا لمنجّوهم أجمعين إلاّ امرأته قدرنا إنّها لمن الغابرين) ولا يعرف أكثر المتأخّرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه، فمن أمثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة "أحرموا كلّهم إلاّ أبو قتادة لم يحرم" قالاً بمعنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره. ونظيره من كتاب الله تعالى (ولا يلتفت منكم أحدٌ، إلاّ امرأتك إنّها مصيبتها ما أصابهم) فإنّه لا يصحّ أن يجعل امرأتك بدلاً من أحد لأنها لم تسر معهم فيتضمّنهما ضمير المخاطبين. وتكلف بعضهم: بأنّه وإن لم يسر بها لكنّها شعرت بالعذاب فتبعتم، ثمّ التفتت فهلكت.

قال: وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في المخاطبين، ومن أمثلة المحذوف الخبر قوله -صلى الله عليه وسلم-: كلّ أمّتي معافى إلاّ المجاهرون "أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى (فشرّبوا منه إلاّ قليلاً منهم) أي لكن قليل منهم لم يشربوا. (١)

قال: وللكوفيّين في هذا الثنائي مذهب آخر. وهو أن يجعلوا "إلاّ" حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها (٢).

رأي سيبويه:

يصرح سيبويه في كتابه بأن إبدال المستثنى من المستثنى منه لا يجوز في التام المثبت، وعلل ذلك بتعليل سري من كتابه إلى كتب النحو الأخرى. وعقد باباً عنون له بقوله: "هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا)" (٣).

وقال: أبو الحسن بن عصفور فإن كان الكلام الذي قبل (إلا) موجباً جاز في الاسم الواقع بعد (إلا) وجهان: أفصحهما النصب على الاستثناء، والآخر أن تجعله مع (إلا) تابعاً للاسم الذي قبله فنقول: قام القوم إلاّ زيداً بنصبه ورفعاه وعليه تحمل قراءة من قرأ

(١) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح، ص ٩٤ .

(٢) حول ذلك ينظر: نفسه، ص ٩٧ .

(٣) حول ذلك ينظر: سيبويه ١: ٢٧٤.

«فشربوا منه إلا قليل منهم بالرفع، وفي صحيح البخاري: فلما تفرقوا كلهم أحرموا إلا أبو قتادة».

وقال: ابن جني في شرح اللمع ويجوز أن تجعل إلا صفة بمعنى^(١).

ويربط الزمخشري وابن جني توجيه الرفع في الشواهد بالمعنى، حيث يرى الزمخشري: في قوله تعالى: {فشربوا منه إلا قليل} على قراءة الرفع، هذا من حيلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب عظيم من علم العربية، فلما كان معنى {فشربوا منه} في معنى {فلم يطيعوه} حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم. وقال ابن جني في مثل هذا الكلام: وهذا من أشد مذاهب العربية. وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه ويصرفه بحسب ما يؤثره^(٢).

ولعل الخلاف النحوي الذي ذكر حول عامل النصب في المستثنى، والخلاف حول أدوات الاستثناء لا سيما (إلا) قد يكون من دوافع تشعب المسألة، ناهيك عن دافع اهتمام وعناية ابن مالك بالأحاديث الواردة في هذا الباب، فالرضي يخرج الحديث الأخير على أن (إلا) صفة، ويخرج قراءة {فشربوا منه إلا قليل} على تأويل الفعل المثبت بفعل منفي: كما صنع الزمخشري وقد صرح في غير موضع من كتابه بأن مثل هذا التأويل نادر^(٣).

(١) حول ذلك ينظر: البُجَيْرِمِيّ، سليمان بن محمد بن عمر المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ): حاشية البجيرمي على شرح المنهج، مطبعة الحلبي، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ١/٣٧٢، وينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٢/٢٠٩.

(٢) حول ذلك ينظر: الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٩/٣٠١٣. وللمزيد من توجيه الشواهد من الحديث ينظر: السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) عقود الزبَرَجِدِ على مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: د. سلمان القضاة، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ٢/٣٢١-٣٢٣.

(٣) حول ذلك ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ، ١٠/١٧٢ وينظر: الحلبي، أبو العباس، شهاب =

وأبو حيان يخرج الرفع على أن (إلا) صفة، ورد على من أول الفعل المثبت بفعل منفي؛ كما رد إعراب ابن مالك مبتدأ بقوله: وهذه أعراب من لم يعين في النحو. وخرج الرفع بعد (لولا) التحضيضية في الآيات الواردة في هذا الباب على البديل؛ لأن التحضيض يتضمن النفي، وهو مذهب الفراء والزجاج. والمبرد في المقتضب صرح بأنه ينعت بإلا ما ينعت بغير، وذلك النكرة، والمعرفة بالألف واللام. وابن الحاجب شرط للوصف بإلا تعذر الاستثناء. وابن يعيش شرط للوصف بإلا صلاحية الاستثناء، وأن يكون الموصوف نكرة أو معرفاً بأل الجنسية. وأبو حيان يجعل (إلا) نعناً للنكرة والمعرفة، وللمظهر، وللمضمر، وينقل عن بعضهم أن الوصف بإلا يخالف بقية الصفات. وقال الزركشي: "إن الوصف بإلا يكون في المتصل وفي المنقطع"^(١).

رأي الفراء:

وذكر الفراء أن النصب هو الوجه الواجب فقط في الاسم الواقع بعد إلا، وقد أنكر رواية الرفع في كلمة (قليلاً) في قوله عز وجل: (تَوَلَّوْا إِلَّآ قَلِيْلًا مِنْهُمْ). (قليلاً) منصوب على الاستثناء، يقول الفراء: "فأما من روى تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيْلًا مِنْهُمْ فلا أعرف هذه القراءة، ولا لها عندي وجه، لأن المصحف على النصب والنحو يوجبها، لأن الاستثناء إذا كان أول الكلام إيجاباً نحو قولك جاعني القوم إلا زيداً - فليس في زيد المستثنى إلا النصب - والمعنى تولوا أسئتني قليلاً منهم - وإنما ذكرت هذه لأن بعضهم روى فشرّبوا منه إلا قليل منهم" وهذا عندي ما لا وجه له"^(٢).

=الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين (المتوفى: ٧٥٦هـ) الدر المصون في علوم

الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ٦١/٨.

(١) للمزيد من التفصيل ينظر: عزيمة، محمد عبد الخالق (ت ١٤٠٤ هـ) دراسات لأسلوب القرآن الكريم،

تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ٢٣٠/١ - ٢٣٣.

(٢) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ) معاني القرآن

وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٣٢٧/١.

ومناقشة المسألة على النحو التالي:

في نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظراً، فإن سياق الحديث ظاهر في أنّ قوله قول أبي قتادة حيث قال: إنّ أباه أخبره أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج حاجاً فخرجوا معه، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة إلى أن قال: أحرموا كلّهم إلاّ أبو قتادة .

وقول أبي قتادة "فيهم أبو قتادة" من باب التجريد، وكذا قوله: "إلاّ أبو قتادة" ولا حاجة إلى جعله من قول ابنه لأنّه يستلزم أن يكون الحديث مرسلًا. ومن توجيه الرواية المذكورة. وهي قوله: "إلاّ أبو قتادة"، أن يكون على مذهب من يقول: عليّ بن أبو طالب. (١)

ويرى الباحثان إعادة النظر في الشواهد الحديثية التي وردت بطرق مختلفة والجمع بينها ودراستها في ضوء السياقات المختلفة لها، والترجيح فيما بينها، وأن يُحفظ ما ورد من هذا الاستعمال كما في الحديث والأثر، ولا يُقاس عليها؛ قلّة شواهد، واحتماليّة تخريج ما ورد منه على الوجه الذي يتفق مع الشائع من كلام العرب.

(١) حول ذلك ينظر: العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل ، فتح السلام شرح عمدة الأحكام، جمعه وهذبه وحققه: أبو محمد عبد السلام بن محمد العامر، ٤/٦٧٠-٦٧٥ ، وينظر: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ، ٣/٢٥٠، وينظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، ضبط: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ٤/٢٩-٣١ .

٥ - في استعمال (إن) المخففة المتروكة العمل، عارياً ما بعدها من اللام الفارقة^(١).

الشواهد من الحديث:

قول عبد الله بن بسر: "إن كنا فرغنا في هذه الساعة"^(٢)، وقول معاوية (إن كان من أصدق هؤلاء)^(٣). وقول نافع: "فكان ابن عمر رضي الله عنهما يعطى عن الكبير والصغير حتى إن كان يعطى عن بني"^(٤).

وقد تضمنت هذه الأحاديث استعمال (إن) المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة، لعدم الحاجة إليها، وذلك لأنه إذا خففت (إن) صار لفظها كلفظ (إن) النافية فيخاف التباس الإثبات بالنفي، عند ترك العمل، وألزموا تالي ما بعد المخففة اللام المؤكدة، مميزة لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها، فمن حذف "إن" كنا فرغنا في هذه الساعة" و"إن كان من أحب الناس إلي"، و"إن كان من أصدق هؤلاء"، و"إن كان يعطى عن بني"^(٥).

والإشكال في هذه المسألة من وجهة نظر ابن مالك هو: محييء (إن) المخففة عارياً ما بعدها من اللام الفارقة. وقد أشار ابن مالك^(٦) إلى أن السبب في ذلك: عدم الحاجة إليها، وذلك لأنه إذا خففت (إن) صار لفظها كلفظ (إن) النافية؛ فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فألزموا تالي ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: "إن علمتُك لفاضلاً، فاللام هنا لازمة، إذ لو حذف - مع كون العمل متروكاً وصلاحيية الموضع للنفي - لم يتيقن الإثبات، فإذا لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها.

(١) شواهد التوضيح ص ١٠٤.

(٢) صحيح البخاري / العيين / باب التكبير إلى العيد ٣٢٩/١ / صحيح البخاري ٢٣/٢.

(٣) صحيح البخاري، ٩ / ١١٠، رقم الحديث ٧٣٦١ (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا) ومسنَد الإمام أحمد بن حنبل، ١٣ / ١٤١.

(٤) صحيح البخاري / الزكاة باب صدقة الفطر ١٤٤٠، ٢ / ٥٤٩. والألباني، مُختَصَر صَحِيح الإمام البخاري ١، ٤٤٧/١، رقم ٧١٩، باب صدقة الفطر صاع من طعام.

(٥) شواهد التوضيح ص ١٠٤.

(٦) انظر: نفسه، ص ١٠٤ - ١٠٦.

وأشار ابنُ مالكٍ إلى أن النحويين أغفلوا التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضوع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ليجريَ الباب على سنن واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أنه إذا خُفِّت (إنَّ) وأُهمِلت - وهو الأكثر - لزم في خبرها اللام، نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ، وذلك للتفريق بينها وبين (إن) النافية، ويقل إعمالها عندما ترد مخففةً، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ^(١)، فـ(إن) في قولنا: إنَّ زيدًا لقائمٌ، هي المخففة من الثقيلة، وفي نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ، هي النافية، ولا فرق بينهما حينئذٍ إلا باللام، فمتى ذُكرت فهي المخففة، ومتى حُذفت فهي النافية. أمَّا إذا أُعملت فلا تلزم اللام؛ لعدم الإلباس، إذ إنَّ في ظهور إعرابها دلالة على أنها المخففة من الثقيلة، وإن دخلت اللام فلمعنى التوكيد لا لرفع اللبس^(٢)، وأجاز ابنُ مالكٍ وغيره^(٣) الاستغناء عن اللام في حالين:

١- إذا عُلم المقصود من الكلام وانتفى اللبس، بأن كان الكلام لا يحتمل غير الإثبات، ومنه قول الطرمَّاح، إذ لو كانت (إن) في البيت نافية لانعكس المراد ولصار المدحُ ذمًّا^(٤).

أنا ابن أباة الضيم من آل مالكٍ وإن مال كانت كرام المعادن

٢- إذا وقع ما بعد (إن) منفيًّا واللبس مأمون، بل أوجب ابنُ مالكٍ حذفَ اللام هنا^(٥).

مناقشة الخلاف النحوي في المسألة:

بسط الهروي الحديث عن هذه المسألة، يقول الهروي: واعلم إذا بطل عمل "إن" المخففة من الثقيلة جاز أن يقع بعدها الاسم والفعل جميعًا، ولم يكن بينها

(١) انظر: شرح المفصل ٧١/٨، وشرح التسهيل ٣٣/٢، والجنى الداني ص ١٣٣-١٣٤، وهمع الهوامع ١٨١/٢.

(٢) انظر: المقتضب ٥٠/١، ٣٦٣/٢، والأصول ٢٣٧/١، وهمع الهوامع ١٨١/٢.

(٣) انظر: التوطئة ص ٢٣٣، وشرح التسهيل ٣٤/٢، وشواهد التوضيح ص ١٠٦، وارتشاف الضرب ١٤٩-١٥٠، والجنى الداني ص ١٣٤، وهمع الهوامع ١٨١/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٨١/٢.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص ١٠٦.

وبين "إن" النافية فرق إلا باللام، فمتى ذُكرت اللامُ فهي المخففة من الثقيلة في معنى الإيجاب، ومتى حُذفت اللامُ فهي النافية^(١).

وقد ذكر الهروي خلاف البصريين والكوفيين في نحو: "إن زيد لقائم" حيث ذهب أهل البصرة إلى أن "إن" مخففة من الثقيلة، واللام لام التوكيد، وذهب الكوفيون إلى أن "إن" نافية واللام بمعنى "إلا"، وفي ذلك يقول: "واعلم أنه إذا بطل عمل "إن" المخففة من الثقيلة جاز أن يقع بعدها الاسم والفعل جميعاً، ولم يكن بينها وبين "إن" النافية فرق إلا باللام فمتى ذكرت اللام فهي المخففة من الثقيلة، ومتى حذفت اللام فهي النافية كأنه قال... وماكنت إلا من الساخرين"^(٢).

- ومن الأدلة على رجحان مذهب البصريين ما ذكره سيبويه في قوله^(٣): "وحدثنا من نتق به، أنه سمع من العرب مَنْ يقول: إن عمراً لمنطلقاً، وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوقِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٤) يخففون وينصبون"، فقد نصبت "إن" اسماً "عمراً" و"كللاً"، وذهب الفراء^(٥) إلى: "أن كلاً منصوب بفعل يفسره "ليوقينهم" أو

(١) انظر: الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف. ت. عبدالمعين الملوحى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. ص ٥٠.

(٢) الأزهية ص ٥٠. حول الخلاف النحوي وتفصيلاته في هذه المسألة ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ٥١٣-٥٧٧ هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف. طبعة دار الفكر. ٦٤٠/٢ - وشرح التسهيل ٣٤٠/٢-٣٥٠ - الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. ت. د. عياد الثبتي دار التراث، مكة المكرمة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. ٣٨٧/٢.

(٣) سيبويه، الكتاب تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط ٣. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م مطبعة المدني، الناشر، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ١٤٠/٢.

(٤) سورة هود آية (١١١) وهي قراءة نافع المدني، وابن كثير المكي، وقرأ أبو عمر والكسائي بتشديد "إن" وتخفيف "لما"، وابن عامر وحفص وحمزة بتشديدهما، البناء، (أحمد بن محمد)، إتصاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد الهمداني، ت. د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ص ٢٦٠، وهارون (عبد السلام محمد)، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي مصر، ط ٢، ١١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ٣٣، ٥٤.

(٥) شرح التسهيل ٣٥/٢.

بـ"اليوفينهم نفسه"، وردّه ابن مالك فقال^(١) "وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون في أنّ ما بعد "إلا" لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملاً فيما قبلها"، وقال الشاطبي في المقاصد الشافية^(٢) "في رد ما ذهبوا إليه من أنّ اللام بمعنى "إلا": "وأما قول الكوفيين فمجرد دعوى لا دليل عليها، ولو كان كما قالوا لصح وقوعها حيث تقع "إلا" بعد كل نفي فكنت تقول: ما زيدٌ لِقائِمٌ، أو لما قائمٌ، بمعنى: ما زيدٌ إلا قائمٌ، ولم يَقم لما زيدٌ، ولن يقوم لما زيدٌ، وفي امتناع ذلك دليل على أنّ الأمر ليس كما زعموا"، غير أنّ هذا الذي ذكره الشاطبي رحمه الله - لا يلزم الكوفيين؛ لأنهم يقولون ما قالوا في توجيه المسموع الموجود، ولازم المذهب ليس مذهباً؛ ومع ذلك فمذهب البصريين أرجح؛ لأن قولك: "إن زيدٌ لِقامٍ ليس هناك ما يرجح أن يكون معناه: ما زيدٌ إلا قائمٌ .

وتفصيل ابن مالك في المسألة هو الأولى بالقبول؛ لورود السماع به، ولأن اللام لم توضع إلا لحاجة؛ وهي التفريق بين (إن) المخففة و (إن) النافية، فإذا دل دليل على المعنى المراد وأمن اللبس بينهما لا يكون ذكرها حينئذ واجباً.

٦ - في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار^(٣).

الشاهد من الحديث: قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إنما متاكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً"^(٤).

رأى ابن مالك: تتضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو جائز عند ابن مالك، يقول: "والجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نثراً ونظماً"^(٥).

رأى البصريين: ممنوع عند البصريين. إلا يونس وقطرباً والأخفش^(٦)، وأدلتهم هي:

(١) نفسه، ٣٥/٢.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ٣٨٧/٢ .

(٣) شواهد التوضيح ص ١٠٧ .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الإجارة باب الإجارة إلى صلاة العصر ح/٢٢٦٩ - (٣/٩٠).

(٥) شواهد التوضيح ص ١٠٧ .

(٦) حول هذا الخلاف ينظر: الأتباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم ٦٥ ج ٢/ص ٣٤.

الدليل الأول: أن ضمير الجر شبيه بالتثوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التثوين.

الدليل الثاني: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو قوله تعالى: 'فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً'(١).

رأي الكوفيين والأخفش:

أجاز الأخفش والكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار واستشهدوا بقول عمر رضي الله عنه (وما لنا والرمل) بجر الرمل(٢).

وقد اختلف النحويون في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر على ثلاثة أقوال، الأول: المنع إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين(٣)، ونسب للكسائي(٤)، وهو ظاهر كلام الأخفش في معانيه(٥)، وعلّة المنع ترجع إلى أمور منها:

١- أن الضمير المجرور شبيه بالتثوين ومعاقب له، فكما لا يعطف على التثوين، فكذلك لا يُعطف على الضمير(٦).

٢- أن حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه(٧).

(١) فصلت ، الآية ١١٠ .

(٢) شواهد التوضيح ص ٢٣٩ ، وهذا الحديث استشهد به ابن مالك على وجوب نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور .

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٨١، والإنصاف ٢/٤٦٣، وشرح المفصل ٣/٧٧-٧٨، وشرح الكافية ٢/١٠٢٤، وجمع الهوامع ٥/٢٦٨ .

(٤) انظر: مجالس ثعلب ٢/٤٤٦ .

(٥) معاني القرآن ١/٤٣٠ .

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٨٢، والإنصاف ٢/٤٦٧، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥ .

(٧) انظر: الإنصاف ٢/٤٦٧، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥ .

الثاني: جواز العطف على الضمير دون إعادة الجار، وهو مذهب الكوفيين^(١) غير الكسائي والفراء، ويونس، واختاره ابن مالك، وأبو حيان^(٢) ونُسب هذا القول أيضاً للأخفش^(٣).

الثالث: الجواز بشرط أن يسبقه التأكيد بالضمير المنفصل المرفوع نحو: مررتُ بك أنتَ وزيد، ونُسب هذا الرأي للجرمي، والزيادي، والفراء^(٤) والراجح من هذه الأقوال الثلاثة هو القول بأن عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار جائز؛ لكثرة المسموع، ولضعف تعليقات البصريين كما سبق بيانه.

رأي ابن مالك وموقفه من أدلة المانعين:

يرى ابن مالك جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار مؤيداً رأيه بكونه ورد في الحديث الشريف: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً"، ومفنداً أدلة المانعين من البصريين بضعف احتجاجهم، وضعف الاحتجاج بين من جهتين؛ الأولى: ضعف تشبيه الضمير بالتتوين، ولا يترتب عليه إيجاب ولا منع، لأنه لو منع العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، لأن التتوين لا يؤكد ولا يبطل منه، وضمير الجر يؤكد ويبطل منه بإجماع.

وأما الثانية، وهي كون حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر.... إلخ فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز: "رب رجل وأخيه، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها، يقول ابن مالك: "وأمثال ذلك من المعطوفات

(١) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح الكافية ١٠٢٤/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢، البحر المحيط ١٥٧/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥، وسبق أن ظاهر كلام الأخفش في معاني القرآن ٤٣٠/١ أنه يمنعه، إذ يقول: «وقال بعضهم (والأرحام) جر، والأول أحسن، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمير المجرور».

(٤) انظر: شرح الكافية ١٠٢٥/٢ (الجرمي فقط)، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٢٧/٢، وهمع الهوامع ٢٦٩/٥.

المنتع تقدمها وتأخرها ما عطف عليه كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في: "مررت بك وزيد"، ونحوه. ولا في: "إنما مثلكم واليهود والنصارى"^(١).
وجعل ابن مالك من مؤيدات الجواز قول الله تعالى: "قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام"، وقوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" بالخفض، وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعشى ويحي بن وثاب وأبي زين، ومن مؤيداته قول بعض العرب: "ما فيها غيره وفرسه"^(٢).
ثم يذكر ابن مالك مجموعة من شواهد الكتاب تعضيداً لموقفه، وكذلك يوافق الزمخشري على عطف (أشد) على الكاف والميم في (فاذكروني أذكركم)، ولم يجز عطفه على الذكر، قائلاً: "والذي ذهب إليه هو الصحيح، لأنه لو عطف على (الذكر) لكان أشد صفة ل(ذكر)، وامتنع نصب (الذكر) بعده..^(٣)".

(١) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ١٠٨.

(٢) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ١٠٨. وللمزيد من تفصيل القول حول الشواهد ينظر: الأندلسي، (أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين) (المتوفى: ٧٤٥هـ) البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، ٢/٢٩٠، والنعماني، (أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي) (المتوفى: ٧٧٥هـ) اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، ٤/١١، وأبو شامة (أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي) (المتوفى: ٦٦٥هـ) إبراز المعاني من حرز الأمان، الناشر: دار الكتب العلمية، ٤١١/١، والغرناطي، (أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني) (المتوفى: ٧٧٩هـ) تحفة الأقران في ما قرئ بالتثنية من حروف القرآن، الناشر: كنوز أشبيلية - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م، ١/١٦٩، والأنصاري، (زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا)، زين الدين أبو يحيى السنكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦ هـ) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ٤٥١/٢.

(٣) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ١١٠-١١١.

رأي سيبويه:

يقول سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور، وذلك قولك: "مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلياً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتتوين، فصارت عندهم بمنزلة التتوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم"^(١) ثم يقول: "وأما في الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن الإشراك في فعلت وفعلتم، إلا بأنت وأنتم، وهذا قول الخليل -رحمه الله- وتفصيله عن العرب، وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمّر على المرفوع المجرور، إذا اضطر الشاعر"^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأنباري قد ذكر هذه المسألة في الإنصاف تحت عنوان العطف على الضمير المخفوض في المسألة الخامسة والستين^(٣)، وعرض آراء الكوفيين والبصريين وعرض لأدلة الفريقين، وانتصر لرأي البصريين، وفند حجج الكوفيين، وقد نقل عنه ابن مالك جميع الشواهد الشعرية في المسألة.

وردّهما ابن مالك معللاً بأن شبه الضمير بالتتوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، كالتتوين، ولا يمنعان بإجماع، وأن الحلول لو كان شرطاً في صحة العطف، لم يجوز: (رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ) وَلَا كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ فَمَا لَمْ يَمْتَنِعْ فِيهَا الْعُطْفُ، لَا يَمْتَنِعُ فِي (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ) وَنَحْوِهِ، وَلَا فِي (إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)^(٤).

وقد فصل السمين الحلبي القول في مسألة العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب: الأول: وهو مذهب جمهور النحاة من البصريين، يرون إعادة الجار إلا في ضرورة. الثاني: أنه يجوز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوبيين، الثالث: التفصيل، وهو إن أكد الضمير جاز العطف من غير إعادة الخافض، نحو: مررت بك نفسك وزيد، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة، وهو قول

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢/ص ٣٨٢ .

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢/ص ٣٨٢ .

(٣) حول ذلك ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢/٤٦٣ .

(٤) شواهد التوضيح ص ١٠٨، وانظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥ .

الجرمي، والذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين واعتضاده بالقياس^(١).

ثم بدأ السمين الحلبي يسوق الأمثلة والشواهد على السماع؛ فالسماع نحو قول الله تعالى: "تساءلون به والأرحام" في قراءة جماعة كثيرة منهم حمزة، والشواهد كثيرة من الشعر^(٢) ذكر معظمها ابن مالك في شواهد التوضيح، ثم يعقب السمين الحلبي بعد ذكره لكل تلك الشواهد بقوله: "فكثرة ورود هذا وتصرفهم في حروف العطف، فجاجوا تارة بالواو، وأخرى ب(لا)، وأخرى ب(أم)، وأخرى ب(بل) دليل على جوازه"^(٣).

ثم يبدأ في الحديث عن ضعف دليل المانعين معللاً هذا الضعف بأنهم منعوا ذلك لأن الضمير كالتنوين، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار، ووجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقاً، أعني سواء كان مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره، وسواء أعيد معه الخافض أم لا كالتنوين^(٤) (وأما القياس فلأنه تابع من التوابع الخمسة، فكما يؤكد الضمير المجرور ويبدل منه، فكذلك يعطف عليه^(٥))، ثم يفسر المسألة من خلال قول الله تعالى: "يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه... الآية"، موضحاً رأيه بقوله: "...وفي الجملة فعطفه على الشهر الحرام متكلف جداً يبعد عنه نظم القرآن والتركيب الفصيح"^(٦).

ومفاد القول من كل تلك المداولات أن الحديث الشريف هو الدافع وراء موقف ابن مالك من أدلة المانعين لعطف الضمير، يقول ابن مالك: "فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجر، دون مراعاة العامل، واعتضدت رواية جر اليهود والنصارى" في الحديث المذكور، ولو روي بالرفع لجاز على تقدير: ومثل اليهود، ثم يحذف المضاف ويعطى المضاف إليه إعرابه"^(٧).

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢ ص ٣٩٤.

(٢) الدر المصون، ج٢ ص ٣٩٤.

(٣) نفسه، ج٢ ص ٣٩٤.

(٤) نفسه، ج٢ ص ٣٩٦.

(٥) حول ذلك ينظر: نفسه، ج٢ ص ٣٩٦.

(٦) حول ذلك ينظر: نفسه، ج٢ ص ٣٩٧.

(٧) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ١١١.

٧ - ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا: (١)

الشاهد من الحديث: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين، ويروى حديث عهدهم بكفر" (٢).

رأي ابن مالك:

عرض ابن مالك لثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) معتمداً على الحديث الشريف، وقد ذكر أن جواز ظهور الخبر بعد (لولا) قد سبقه إليه الرماني وابن الشجري؛ لافتناً إلى أن للحديث روايات أخرى هي: "لولا قومك حديثو عهد بكفر، (حديث عهدهم) (٣).

رأي جمهور النحاة:

وهذه المسألة قد تناولتها كتب النحو تناولاً متشعباً، فقد أجمع جمهور النحاة من البصريين منع ورود الخبر بعد (لولا) استغناءً بالجواب، وكان الخبر أولى بالبقاء من الجواب لكنه حذف حين فهم معناه مع كثرة الاستعمال، فلا حاجة إلى ذكره.

رأي سيبويه:

يجعل سيبويه عنوان الباب الذي تناول المسألة صريحاً في كون الخبر لا يظهر في هذا الموضوع، وبيّن أن الاسم الواقع بعد لولا يكون مبتدأ مرفوعاً بعامل معنوي هو الابتداء، كما بين أن الكلام المقترن باللام المذكور بعد المبتدأ هو جواب (لولا)، وليس خيراً للمبتدأ، يقول سيبويه: "هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبني على الابتداء" وذلك قولك: لولا عبد الله كان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث (لولا)، وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام" (٤).

(١) نفسه ص ١٢٠.

(٢) ينظر صحيح البخاري ١٧١/٢ - ٤٢/١ - ٤٣). وقد ورد في صحيح مسلم برواية: (لولا حادثة عهد قومك بالكفر لنقضت الكعبة) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٢ / ٩٦٨، رقم الحديث ١٣٣٣، باب نقض الكعبة وبنائها، و الدارمي (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد، التميمي السمرقندي) (المتوفى: ٢٥٥هـ) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م، ١١٨٨/٢ رقم الحديث ١٩١٠ باب الحجر من البيت.

(٣) شواهد التوضيح ص ١٢٠.

(٤) الكتاب ١٢٩/٢.

رأي المبرد:

يصرح المبرد بأن الخبر الواقع بعد (لولا) محذوف، وسبب الحذف وجود الدليل وهو الجواب، يقول: "هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناءً عنه، وهو باب (لولا):" اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء. وخبره محذوف لما يدل عليه. وذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمك. ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف. والتقدير: لولا عبدُ الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمك. فقولك: (لأكرمك)، خبر معلق بحديث (لولا)"^(١).

ويلاحظ من خلال قراءة ما ورد من خلافتان نحوية خروج ثلثة من النحاة خالفوا جمهور البصريين، فأجازوا ظهور الخبر إن كان كوناً مقيداً، وهؤلاء الذين أطلق عليهم ابن مالك عبارته الشهيرة في شواهد التوضيح (خفي على أكثر النحويين)، ذكر منهم ابن مالك الرماني، وابن الشجري.^(٢)

وقد سار معاصرو ابن مالك على ضرب متقدميه في الخلاف حول هذه المسألة؛ فكما أوجب البصريون إضماره، وأجاز عدد قليل من النحاة المتقدمين على ابن مالك ظهوره واستشهدوا على ذلك، فقد اختلف المعاصرون لابن مالك أيضاً، فذهب أكثرهم إلى رأي الجمهور البصري، وحاول بعض النحاة رد الشواهد الحديثية تارة بذكر عدم ورود الحديث بالرواية التي تجعله شاهداً، وتارة أخرى بالتأويلات النحوية، وإعراب الحديث على وجه لا شاهد فيه للمحتجين، وذهب آخرون منهم إلى رأي المجوزين لهذا الاستعمال، واستشهد بعضهم بالحديث الشريف، كما فعل ابن مالك في تصحيحه للمسألة.

رأي ابن يعيش:

وقد اتخذ ابن يعيش جانب الجمهور البصري في تناوله لهذه المسألة، يقول صاحب المفصل: "وقد التزم حذف الخبر في قولهم: لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده، ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم: أقائم الزيدان، وضربي زيداً قائماً،

(١) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢١٠-٢٨٥ هـ)، المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة-وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤ م، الجزء الثالث ص ٧٦.

(٢) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ص ١٢٠.

وأكثر شربي السويق ملتوتاً وأخطب ما يكون الأمير قائماً، وقولهم كل رجلٍ وضيعته" (١).

ويشبه الشارح (لولا) بحرف الشرط، من منطلق المعالجة التركيبية الشاملة، فيرى أن (لولا) تدخل على جملتين تتعلق إحداها بالأخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين، فتصيران كالجملتين الواحدة، وفي هذا السياق يعلل الشارح حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى بكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله، وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لأنه لا عائد منها للركن الأول الواقع بعد لولا، يقول الشارح: "...فإذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم لخرج محمد، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملتين الواحدة، إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله، فإذا قلت لولا زيد لخرج محمد كان تقديره: لولا زيد حاضر أو مانع، ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول، وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ، وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها" (٢).

ومن المفيد أن نذكر أن هذا الرأي الذي أشار إليه صاحب المفصل وشارحه له وجاهته، ذلك أنه يعالج المسألة في إطار شامل يتناول التركيب برمته، ويقس تركيب لولا على التركيب الشرطي في تأدية وظيفة الربط النصي.

رأي ابن أبي الربيع:

وقد أشار صاحب البسيط إلى حذف الخبر حذفاً لازماً، وحصر ذلك في ثلاثة مواضع؛ منها وقوع الخبر بعد (لولا)، لأنها حرف يدل على امتناع لوجود غيره، مشيراً إلى أن الخبر إذا كان جملةً فلا بد فيها من ضمير أو ما يقوم مقام الضمير؛ إلا أن تكون الجملة هي المعنى (٣) أو تكون الجملة قد وضعت موضع ما هو مبتدأ في الأصل... فإذا

(١) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٩٥/١ .

(٢) نفسه، ٩٥/١ .

(٣) الأشبيلي (ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي السبتي ٥٩٩-٦٨٨ هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦ م، ص ٥٩١.

بطل هذا لم يكن بد من جعل الخبر محذوفاً، وأشار إلى أن المتفق عليه بين جمهور النحاة أن الخبر إذا كان مفهوماً من جملة (لولا) فلا يجوز إظهاره، ولا بد من حذفه، يقول: "ومن شرط الخبر أن يفيد، وأنت لو قلت: زيد موجود لم تكن فيه فائدة من الجواب، إنما يطلب في جملة الشرط أن يكون فيها مسند ومسند إليه، وأن يكون ما بعدها معلقاً بها، وأما الفائدة فلا تحصل إلا بوجود الجملتين"^(١). وأشار إلى الحديث موضع الشاهد وذكر أن الكلام في الحديث من وجهين:

إحدهما: أن الرواية الصحيحة في الحديث: "لولا حدثان قومك بالكفر" كذا رواه مالك في موطأه، وهذه الرواية لم أرها^(٢) في الصحاح، فيبعد الأخذ بها^(٣).

الثاني: أنه يمكن أن يكون (حديثٌ عهدهم بكفر) جملة اعتراضية، والأصل: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قدر ما يقول له: "وما شأن قومي؟ فقال - صلى الله عليه وسلم: "حديثٌ عهدهم بكفر"، ويكون (حديثٌ) خبراً مقدماً، و(عهدهم) مبتدأ، و(بكفر) متعلق بحديث، ثم يعقب على ذلك بقوله: "فقد صح مما ذكرته أن خبر (لولا) لا يجوز إظهاره."^(٤)

وقد يكون من المفيد أن نذكر أن صاحب البسيط صرح بعدم جواز هذا الاستعمال، وأول شواهد المجوزين، وقد يكون مصيباً في تأويلات كثيرة غير أن موقفه من الحديث باعتباره شاهداً على المسألة فيه نظر من وجهة نظر الباحثين؛ فالرواية التي صرح بأنها غير موجودة ألفيتها في صحيح البخاري وشروحه، ومن طرق مختلفة^(٥) فكيف له إنكار رواية ثابتة في صحيح البخاري، وهي رواية جعلها ابن مالك

(١) نفسه ص ٥٩٣ .

(٢) نفسه ص ٥٩٤ .

(٣) نفسه ص ٥٩٥ .

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٥٩٥ .

(٥) صحيح البخاري، ١ / ٣٧، رقم الحديث ١٢٦ (باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر) حول روايات الحديث وطرقه، ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣/٤٤٥، والقسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ٣/١٤٧، والمباركفوري (أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم) (المتوفى: ١٣٥٣هـ): تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ٣/٣٢٥، والكلام عليه من أوجه: أحدها: هذا الحديث أخرجه مسلم، وفي الحج، والتمني عن مسدد، عن أبي الأحوص (عن أشعث، و[مسلم] في المناسك: عن سعيد بن منصور، عن أبي الأحوص، =

رأس المسألة وشرحها في وجود اليونيني، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى كيف يجعل قول النبي (حديثٌ عهدهم بكفر) جملة اعتراضية، ويبنى على هذا الأمر عدم وضوح المعنى؛ وهذا أيضاً فيه نظر؛ ذلك لأن مقصود الرسول - صلى الله عليه وسلم - كما يفهم من شراح الحديث أنه أراد وجود القوم على حالة معينة؛ وهذا يجعل كون الجملة خبراً أولى من كونها جملة اعتراضية.

= عن أشعث، وعن أبي بكر، عن عبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن أشعث، عن الأسود، وأخرجه من حديث عروة، وحديث عبد الله بن الزبير وفيه: سمعت عائشة، وأخرجه مسلم فيما انفرد به أن عبد الملك بن مروان، بينمًا هو يطوف بالبيت إذ قال: قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين. يقول: سمعتها تقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "يا عائشة لو لا حدثان قومك بالكفر، لنقضت البيت حتى أزيد فيه من الحجر. فإن قومك اقتصروا في البناء". فقال الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة: لا تقل هذا يا أمير المؤمنين، أنا سمعتها تحدث بهذا. قال: لو كنت سمعتها قبل أن أهدمه، لتركتها على ما بنى ابن الزبير. وفي بعض طرق حديث الأسود: أن ابن الزبير قال له: ما نسيت أذكرك. وهذه الرواية تدل على أن ابن الزبير سمعه من عائشة بغير واسطة، وقد سلف، لكنه أراد أن يثبت ذلك رواية غيره عن عائشة ليرد به (على من) يتكلم عليه. وللبخاري في الحج من حديث الأسود: "لو لا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابي بالأرض". وفي حديث عروة: "لو لا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه والزقته بالأرض، وجعلت له بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً، فبلغت به أساس إبراهيم". فذلك الذي حمل ابن الزبير رضي الله عنهما على هدمه. قال يزيد الراوي الحديث: وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه وأدخل فيه من الحجر، وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كاسمة الإبل. وفيه أنه حزر من الحجر ستة أذرع أو نحوها. ثانيها: في التعريف برواته غير من سلف. أما الأسود فهو أبو عبد الرحمن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبيد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان بن ذهل بن بكر بن عوف النخعي التابعي الجليل الثقة الحبر، أخو عبد الرحمن بن يزيد، وابن أخي علقمة بن قيس، وهو أسن من علقمة، وهو أيضاً خال إبراهيم النخعي. روى عن عائشة وغيرها من الصحابة. وعنه أبو إسحاق وغيره، سافر ثمانين حجة وعمرة ولم يجمع بينهما، وكذا ولده عبد الرحمن، وقيل: إنه كان يصلي كل يوم سبعمئة ركعة، وكانوا يقولون: إنه أقل أهل بيته اجتهاداً، وصار عظماً وجلداً، وكانوا يسمون آل الأسود من أهل الجنة. مات سنة خمس وسبعين، وقيل: أربع.

حول ذلك ينظر: ابن الملقن (سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري) (المتوفى: ٨٠٤هـ) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ٦٤٨/٣ وما بعدها.

وقد ذكر الدماميني في مصابيح الجامع الروايات المختلفة للحديث، ثم ذكر في مقام الرد على صاحب البسيط: "(لولا قومك حديثٌ عهدهم)؛ فيه إثبات خبر المبتدأ بعد لولا، وإنما أثبت؛ لكونه خاصاً لا دليل عليه لو حذف. وأتقن الآن أنني وقعت في كلام ابن أبي الربيع في "شرح الإيضاح" على ما معناه أنه تتبع طرق هذا الحديث، فلم يجد فيه إثبات الخبر، وهذا يرد عليه، فحرره"^(١).

رأي السيوطي:

سلك جلال الدين السيوطي مسلك ابن أبي الربيع في تناوله لهذه المسألة؛ حيث تحدث عن تلك المسألة في أكثر من موضع عرض فيه لرأي الجمهور ورأي المجوزين، وذكر الشاهد الحديثي الذي أورده ابن مالك في المسألة، وتبنى رأي ابن أبي الربيع في موقفه من الحديث، حيث رد صحة الاستشهاد به بأن الرواة حرفته بدليل أن له روايات أخرى منها ما هو جارٍ على قاعدة الجمهور، ثم ذكر بقضية الاستشهاد بالحديث في النحو، وأنه لا يستدل بما يخالف القواعد النحوية. يقول السيوطي: "وخبر بعد لولا، ولو ما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفاقاً للرماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصاً، ولا دليل عليه؛ وعليه: لولا قومك حديثو عهدٍ. ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب"^(٢).

وبعد كل ما سبق يتضح اتفاق الفريقين على ظهور خبر المبتدأ إذا كان كوناً عاماً؛ لأنه يمكن حينئذ أن يسد الجواب مسده حيث يكون متمماً لفائدة الكلام، وتأسيساً عليه فالمذهبان متساويان في أداء المعنى المقصود من الكلام، وإنما الاختلاف في طريقة الصياغة، حيث التزم المانعون عدم ذكر الخبر بعد المبتدأ، وأباحه المجوزون، وقد كان موقف ابن مالك من المسألة موقفاً موضوعياً وفيه دراية كافية بالشواهد المختلفة، ولذلك نراه يقول: وهو مما خفي على أكثر النحويين، وكأنه يقصد بهم نحاة البصرة، لأن الأمر قد خفي عليهم لعدم اعتمادهم على الشاهد الحديثي، وحين ألفوا

(١) الدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين، المتوفى: ٨٢٧ هـ) مصابيح الجامع، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ٢٧٠/١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢ ص ٤٠ (وجوب حذف الخبر).

الأمر في بعض الشواهد خطأوا قائلها، وقد استطاع ابن مالك توضيح المسألة اعتماداً على كلام الرسول صلى الله عليه وسلم.

٨ - حذف الموصول ودلالة الصلة عليه:

الشاهد من الحديث: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مثل المهجر كالذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة، ثم بيضة"^(١).

فعلى طريقته في طرح القضايا النحوية ذكر ابن مالك مسألة حذف الموصول لدلالة صلته عليه، وأن هذا مما انفرد به الكوفيون والأخفش، وقد أيد ابن مالك هذا الاتجاه قائلاً: "وهم في ذلك مصيبون"^(٢) وساق أدلة تؤيد رأيه، منها:

أمن القرآن: قول الله تعالى: "قولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم"، والأصل: بالذي أنزل إلينا، وبالذي أنزل إليكم، لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، ولذلك أعيدت ما بعدما في قوله تعالى: "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم".

ب - من الشعر: يجعل ابن مالك من حذف الموصول مستغنى عنه بصلته قول حسان: أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سوء وجعل منه:

ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

يريد: ما الذي دأبه احتياط وحزم، والذي هواه أطاع يستويان.

ج - من الحديث: يقول ابن مالك: "وأحسن ما يستدل به على هذا الحكم قوله -صلى الله عليه وسلم-: "مثل المهجر كالذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة، ثم بيضة"^(٣). فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات، لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً، ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة"^(٤)، ثم يشير إلى جواز بقاء

(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة باب الاستماع إلى الخطبة ح/٩٢٩ - (١١ / ٢).

(٢) شواهد التوضيح ص ١٣٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجمعة باب الاستماع إلى الخطبة ح/٩٢٩ - (١١ / ٢).

(٤) حول ذلك ينظر: شواهد التوضيح ١٣٤.

الصلة بقوله: "وإذا حذف الموصول وأكثر الصلة، فإن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحق بالجواز وأولى"^(١).

وتكليف المسألة على أن حذف الموصول الاسمي لا يجوز عند جمهور البصريين، إلا إن جاء شيء منه في الشعر^(٢)، وذهب الكوفيون والبغداديون والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ومن حجتهم "أمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم"^(٣) وقول حسان:

أمن يهجو رسول الله منكم وينصره ويمدحه سواء

وقد بسط ابن مالك المسألة في شرح التسهيل و قاس حذف الموصول الاسمي على المضاف، والصلة على المضاف إليه، والحذف فيهما للعلم جائز، يقول: وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول (والكلام لابن مالك)، وإن كان خلاف قول البصريين إلّا الأخفش، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، فالقياس على (أن) فإن حذفها مكنتها باجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي، وأيضاً فإن الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا

(١) نفسه، ص ١٣٤ .

(٢) حول ذلك ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٠٤٦/٢.

(٣) الآية ٤٦ من سورة العنكبوت، وللمزيد من تفصيل القول حول ذلك ينظر: الأوسي (شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني) (المتوفى: ١٢٧٠هـ): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ، ٣٣٦/١١)، وقد اشترط ابن مالك لجوازه أن يكون معطوفاً على موصول آخر موجود، كما في الشواهد السابقة. (حول ذلك ينظر: العاني) عبد القادر بن ملاً حويش السيد محمود آل غازي) (المتوفى: ١٣٩٨هـ) بيان المعاني، الناشر: مطبعة الترقى - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٥ م، ١٠٨/٢ - ١٠٩) والأشْمُونِي (علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي) (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، شرح الأشْمُونِي على ألفية ابن مالك، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ١٦٣/١، والصبان) أبو العرفان محمد بن علي الشافعي) (المتوفى: ١٢٠٦هـ): حاشية الصبان على شرح الأشْمُونِي لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م، ٢٥٤/١.

علم جائز، فكذلك ما أشبهه^(١)، وقد فصل السيوطي المسألة في همع الهوامع بقوله: "وفي جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب: أحدها: الجواز في الاسمي غير (أل) دون الحرفي غير (أن). وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش، وابن مالك، واحتجوا بالسمع، وقد أورد السيوطي شواهد شعرية وقرآنية كثيرة^(٢).

الثاني: المنع مطلقاً وعليه البصريون، وأولوا الآيات، وحملوا الأبيات على الضرورة.

الثالث: الجواز إن عطف على مثله، والمنع إن لم يعطف عليه.^(٣)

وفي حديثه عن رابط جملة الصلة بالموصول يذكر السمين الحلبي رأي البصريين وكأنه ينتصر لرأي الكوفيين، إذ إن حذف الموصول الاسمي جائز وشائع، يقول: "وهو جائز شائع في كلامهم، وإن كان البصريون لا يجيزونه"^(٤).

ومفاد القول في المسألة رجحان موقف الكوفيين وابن مالك ومن وافقهم، لقيام الدليل عليه من القرآن والشعر، ومما يؤيده من الحديث الشريف.

٩ - معنى رب واستعمالها:

الشاهد من الحديث: قول النبي - صلى الله عليه وسلم: يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة^(٥).

أشار ابن مالك في حديثه عن هذا الشاهد الحديثي إلى أن أكثر النحويين يرون أن معنى "رب" النقليل، والصحيح في نظر ابن مالك أن معناها في الغالب التكثرير. نص على

(١) شرح التسهيل ١/٢٣٥. وللمزيد من تفصيل القول ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ١٧٠/٣-١٧١. وحول ما حذف وقدر في قول حسان مما لا يجعل الشاهد من هذا الباب ينظر: السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان) (المتوفى: ٣٦٨ هـ) شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م، ٣/٣٩٣ ، و الأندلسي (أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين) (المتوفى: ٧٤٥ هـ) : البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، ٨٠/٢ .

(٢) حول ذلك ينظر: همع الهوامع ج١- ص (٢٨٩-٢٩٠).

(٣) حول ذلك ينظر: نفسه، ج١- ص (٢٨٩-٢٩٠).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ٢/٢٠٣-٢٠٤ .

(٥) صحيح البخاري، ٢/٤٩ رقم الحديث ١١٢٦ ، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب.

ذلك سيبويه. ودلت شواهد النثر والنظم عليه. فأما نص سيبويه فقوله في باب "كم" ^(١): "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)، لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم ورب غير منون، بمنزلة (من)، والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر (كم). أخبرناه يونس عن أبي عمرو. فجعل معنى "رب" ومعنى "كم" الخبرية واحداً. ويقول في موضع آخر: "واعلم أن (كم) بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرّ الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى رب، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب." ^(٢)

ويسوق ابن مالك الشواهد من النظم والنثر مثبتاً ولا خلاف في أن معنى "كم" التكثر، ولا معارض لهذا الكلام في كتابه، فصح أن مذهبه كون "رب" للتكثير لا للتقليل، وجعل من شواهد النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير، ولذلك لو جعلت "كم" موضع "رب" لحسن ونظائره كثيرة.

ويلاحظ دقة تعبير ابن مالك حيث إنه ذكر أن (رب) في الغالب للتكثير، وهذا يعني أنها قد ترد بمعنى القلة، ومن استعمالها فيما لا تكثير فيه، قول الشاعر:

ألرب مولود وليس له أب وذو ولد لم يده أبوان

يعني عيسى وآدم عليهما السلام.

ثم يشير ابن مالك إلى دلالة (رب) على الزمن ويرى أن ما يصدر ب"رب" لا يلزم كونه ماضي المعنى على نحو ما ذهب المبرد وابن السراج، بل يجوز ماضيه وحضوره واستقباله. يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ولا مبالاة بقول المبرد، ولا بقول ابن السراج، فإنهما لم يستندا في ذلك إلا إلى مجرد الدعوى، ولو لم يكن غير ما ادّعياه

(١) سيبويه ج ٢/ ص ١٦١ .

(٢) نفسه، ج ٢/ ص ١٦١ .

مسموعاً، لكان مساوياً لما ادّعيه في إمكان الأخذ به، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح^(١).

وقد اجتمع الحضور والاستقبال في "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة". ومع ذلك فالمضي أكثر من الحضور والاستقبال، ومن شواهد قول امرئ القيس:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

إلا أن ابن مالك خلال حديثه عن (رَبِّ) في هذا الشاهد الحديثي لم يتطرق إلى وصف المجرور بِرَبِّ في شواهد التوضيح، لكن من المفيد أن نذكر أنه فصل القول في هذا الخلاف أثناء تناوله للمسألة في شرح التسهيل وربما كان هذا هو سبب عدم ذكره لها هنا.^(٢)

تفصيل القول في المسألة:

فصل ابن مالك القول في (رَبِّ) في شرح التسهيل، مصنفاً (رَبِّ) على أنها من حروف الجر وفيها عشر لغات: أربع بتشديد الباء، وست بتخفيفها، وهي حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين والأخفش. وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها. واستدل الكوفيون على اسميتها بقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قِتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

وأكثر النحويين يقولون معنى (رَبِّ) التقليل. قال أبو العباس: "رب" تنبئ عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بالكثير، فلذلك لا تقع إلا على نكرة، لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز وقال الزمخشري في المفصل: "رَبِّ للتقليل". وجعلها في الكشاف للتكثير، والصحيح عند ابن مالك أن معنى رب التكثير، ولذا يصلح "كم" في كل موضع وقعت فيه غير نادر، كقول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

(١) شرح تسهيل الفوائد، شرح تسهيل الفوائد، ١٧٧/٣، ولمزيد من التفصيل ينظر: شواهد التوضيح والنصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ١٦٤/١ وما بعدها.

(٢) حول ذلك ينظر: شرح تسهيل الفوائد، شرح تسهيل الفوائد، ١٧٥/٣-١٨٥.

أما سيبويه: فيرى أن معنى "رب" التكثر ومن كلامه الدال على ذلك قوله في باب "كم" اعلم أن ل"كم، موضعين: فأحدهما الاستفهام، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى رُبِّ^(١) ثم قال بعد ذلك في الباب: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)، لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم و(رب) غير اسم"^(٢). وهو بذلك يجعل رب مساوية ل(كم) الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية التكثر. والأدلة على ذلك كثيرة منها الحديث موضع الشاهد وغيره^(٣)، ويرى الزمخشري أن (رب) للكثرة والقلة، فدالتهما على التكثر تفهم من حديثه عن (قد) في قول الله تعالى: (قد نرى تقلب وجهك) و(قد نعلم إنه ليحزنك) و(قد يعلم ما أنتم عليه) أما التقليل فيفهم من حديثه عن قول الله تعالى: (ربما يؤدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين): حيث يرى أن التقليل في الآية وارد على مذهب العرب في قولهم لعلك ستندم على فعلك... إلخ كلامه^(٤).

وقد رد عليه ابن مالك بأن كلامه عن الآية الأخيرة يناقض كلامه في "قد نرى" و"قد نعلم" و"قد يعلم" من دلالة رُبِّما على التكثر، لأنه نسب إليها ههنا التقليل، وتكلف في تخريجه ما لا حاجة إليه، ولا دلالة عليه. ثم اعترف بقول العرب: ربما يندم الإنسان على ما فعل، وأنهم لا يقصدون تقليله فهو حجة عليه وعلى من وافقه في هذا التأويل^(٥). ومن النحاة المتأخرين من يرى أنها للدالتين معاً، فليس معناها التقليل دائماً، بل ترد للتكثر كثيراً، وللتقليل قليلاً ومن الأول قوله تعالى: (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)^(٦) وفي الحديث "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"^(٧) وتوجيه ذلك أن

(١) سيبويه، الكتاب ١٥٦/٢ .

(٢) نفسه، ١٦١/٢ .

(٣) حول هذه الشواهد ينظر: شواهد التصحيح ص ١٦٤ وما بعدها.

(٤) شرح التسهيل ١٧٩/٣ ..

(٥) شرح تسهيل الفوائد ، شرح تسهيل الفوائد، ١٧٩/٣ .

(٦) سورة الحجر: الآية ٢ .

(٧) حول ذلك ينظر: شرح الأسموني على ألفية ابن مالك، ١٠٤/٢، وينظر: الشنقيطي (محمد الخضر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني المتوفى: ١٣٥٤هـ): كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ٣/١٣٤ .

الآية والحديث مسوقان للتخفيف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحد منها التقليل، لكن الظاهر أن المراد بها هنا في حديث الباب التقليل^(١).

وقد اختلف النحويون، في معنى رب، على أقوال^(٢): الأول: أنها للتقليل دائماً، وهو مذهب أكثر النحويين^(٣)، وفي البسيط ذهب البصريون إلى أنها للتقليل ولا تكون إلا له، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون للتكثر^(٤).

الثاني: أنها للتكثير، وقال به جماعة منهم ابن درستويه^(٥) ونسب ابن خروف^(٦) هذا المذهب إلى سيبويه^(٧).

الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف^(٨).

الرابع: أنها للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، وهو اختيار ابن مالك^(٩) واختاره ابن هشام في المغني^(١٠).

- (١) حول ذلك ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، ١٢٠١/٤ - ١٢٠٤ .
- (٢) حول ذلك ينظر: الكتاب ١٥٦/٢ ، ١٦١ ، ١٧١ ، والمقتضب ١٣٩/٤ ، ٢٨٩ ، وابن يعيش ٢٨/٨ ، وشرح للمع. لا بن برهان، ت. د. د. فائز فارس، السلسلة التراثية. ١٦٨/١ ، وشرح التسهيل ١٧٧/٣ ، والجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادي . ت. د فخر الدين قباوة ، والأستاذ . محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت: ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . ص ٤٣٨-٤٥٨ ، والمغني ١/١٥٤ ، والهمع ٤/٤٣٠ . وحاشية الصبان ٢/٣٤٥ .
- (٣) حول ذلك ينظر: الارتشاف ٤/١٧٣٨ .
- (٤) حول ذلك ينظر: البسيط ٢/٨٥٩ . وينظر: ابن يعيش ٨/٢٦ ، والارتشاف ٣/١٧٣٨ .
- (٥) حول ذلك ينظر: : الارتشاف ٣/١٧٣٨ ..
- (٦) حول ذلك ينظر: : شرح التسهيل ٣/١٧٧ .
- (٧) حول ذلك ينظر: الكتاب ١٥٦/٢ ، ١٦١ ، ١٧١ .
- (٨) حول ذلك ينظر: الارتشاف ٣/١٧٣٨ ، الجنى الداني ص ٤٤٠ .
- (٩) حول ذلك ينظر: شرح التسهيل ٣/١٧٤ قوله: " وليست اسماً ، خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، بل هي حرف تكثير وفقاً لسبويه ، والتقليل بها نادر".
- (١٠) حول ذلك ينظر: ينظر: المغني ١/١٥٤ ، قوله : " وليس معناها التقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً " .

الخامس: أنها لم توضع لتقليل، ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا اختيار أبي حيان. (١)

السادس: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السيد. (٢)

السابع: أنها لمبهم العدد، تكون قليلاً وتكثيراً، قاله ابن الباذش وابن طاهر. (٣)
وإذا نظرنا إلى (رب) في سياقاتها المختلفة نجد أنها حرف إثبات لا دلالة له في ذاته على قلة أو كثرة، إنما معنى القلة والكثرة يستفاد من الاسم الواقع بعدها، ومن الاستعمال الوظيفي لمعطيات السياق.

(١) حول ذلك ينظر: الارتشاف ٣/١٧٣٨، الهمع ٤/١٧٥.

(٢) حول ذلك ينظر: الارتشاف ٣/١٧٣٨، الهمع ٤/١٧٥.

(٣) حول ذلك ينظر: الهمع ٤/١٧٥.

خامساً: الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج ومراجع البحث.أهم النتائج :

- ١- كتاب شواهد التوضيح يثبت أن ابن مالك أول من توسع في اتجاه جواز الاستشهاد بالحديث دون قيود، وإنما كانت الرواية بالمعنى هي السبب في ترك أئمة النحو كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب.
- ٢- كثرة الشواهد الحديثية التي أوردها ابن مالك في الكتاب تظهر أن قضية الاستشهاد بالحديث لم تتلحقها من قبل النحاة، فقد أهمل النحاة نصوصه، مما اضطرهم للحكم على كثير من النصوص بما يخرجها عن دائرة الاطراد كأن يقولوا إن هذا شاذ أو ضرورة رغم وجود هذه الظاهرة أو تلك في نصوص الحديث النبوي الشريف.
- ٣- ينبغي فتح باب الاستشهاد بالحديث على سعة، خاصة بعد أن تهاوت حجج المانعين، وتبددت مخاوف المتشددين، ذلك لأن علم الحديث قد تأصل وصار له منهجه الصارم في الأخذ والتلقي، ومعاييره الثابتة التي تميز الخبيث من الطيب وتكشف الدخيل من الأصلي، فينبغي الاستشهاد به مستفيدين من تجربة ابن مالك في النظر إلى النصوص اللغوية التي أهملت زمنياً ليس بالقصير.
- ٤- يحتاج كتاب (شواهد التوضيح) إلى متخصصين في الدراسات الحديثية لتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه؛ لوجود روايات ليست في المطبوع من الجامع الصحيح، ولخلو بعضها حينئذ من موطن الشاهد.
- ٥- يلاحظ على الأحاديث الواردة في كتاب (شواهد التوضيح) أن ابن مالك يورد بعضها وليس فيه موضع الشاهد الذي يقدم له به، ومن ذلك كلامه على استعمال خبر إن المخففة المتروكة عارياً من اللام الفارقة.
- ٦- لم يسبق ابن مالك إلا إلى القليل من الأحاديث التي ذكرها وخارجها وبين الإشكالات فيها، وهذا القليل هو ما تناوله السهيلي في أماليه، وعددها ستة أحاديث فقط؛ وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بما ذكره ابن مالك في (شواهد التوضيح).
- ٧- لم يقتصر ابن مالك على كتب أحاديث بعينها، أو روايات معينة، أو رواية بأعينهم؛ إنما عالج أحاديث بمختلف رواياتها ورواتها، وفي أحيان قليلة جداً يذكر

مرجع الحديث، فيقول: "وفي جامع المسانيد"، أو يذكر السند فيقول: "فقد رويت بالسند المتصل، ومعنى هذا أنه يجوز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، لا يفرق بين سند وآخر، ولا بين رواية وأخرى.

٨- حاول ابن مالك توجيه المشكل من الأحاديث في شواهد التوضيح؛ لتصح روايته على اللفظ الذي جاء عليه مما جاء مخالفاً للقواعد من أحاديث البخاري.

٩- يمكن تحديد الضوابط المنهجية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح في النقاط التالية:

أولاً: يقدم ابن مالك الحديث النبويّ بسند مختصر، ثم يذكر ما جاء له من رواية، أو روايات أخرى إن وجدت، ويحدد المشكلة اللغوية أو النحوية أو الصرفية في الحديث، ثم يسوق لها من الشواهد العربية الموثوق بها ما يقوي توجيهه واختياره. ثانياً: يكثر ابن مالك من الشواهد كثرة تدل على تمكنه من الأدلة ومدى إحاطته بها، وبراعته في تناولها بالأسلوب الذي يقوي حجته ويؤيد اختياره.

ثالثاً: حوى كتاب شواهد التوضيح واحداً وسبعين بحثاً تضمنت مشكلات لغوية ونحوية وصرفية.

رابعاً: غلبت القضايا النحوية على القضايا الصرفية؛ حيث عالج تسع مسائل صرفية فقط وهي: حكم اجتماع الواو والياء، ونقل حركة الهمزة، وإبدال الهمزة، وجواز تأنيث المذكر إذا أول بمؤنث، وحذف همزة الاستفهام، واتصال نون الوقاية باسم الفاعل، وإبدال همزة افتعل وما كان على وزن افتعل مما فاؤه واواً أو ياءً، والسماعي والقياسي، وإجراء الوصل مجرى الوقف، وإفراد المضاف المثني وصوغ المضارع من المضعف، وكسر حرف المضارعة وما فيه من لغات.

خامساً: يعد كتاب شواهد التوضيح كتيب صغير يحتوي على الشيء الكثير من العلم، وهو نموذجٌ للنحو التعليمي، حيث إنه يمكنك أن تستنبط القاعدة من المثال المطروح، وبذلك يبين أنه كتاب لحل مشكلات الجامع الصحيح للبخاري، ويتضح مذهب ابن مالك في هذا الكتاب، وهو أنه يجعل الحديث مصدراً أساساً من مصادر الاحتجاج، ويستخرج منه القواعد النحوية والصرفية، ولو خالف آراء من سبقه من النحاة، ويؤيدها بما يجده من شواهد القرآن الكريم وكلام العرب والشعر والكلام المأثور.

١٠ - ضرورة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الثابت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لأن ذلك يثبت قواعد اللغة ويحل بعض الغموض ويكمل النقص فيها ويدعمها، ويزيدها قوة وصلابة ويصبح النحو به خصيباً؛ لأن ذلك مصدر من مصادر الاستشهاد.

مراجع البحث :

- ١ - الأزهرى(خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد المتوفى: ٩٠٥هـ): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة:الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- ٢ - الأشموني(علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي المتوفى: ٩٠٠هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ٣ - الألباني(أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري المتوفى: ١٤٢٠هـ):مُختَصَر صَحِيحُ الإِمَامِ البُخَارِيِّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة:الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٤ - الألويسي(شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني المتوفى: ١٢٧٠هـ):روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق:علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة:الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٥ - الأنباري(عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، كمال الدين أبي البركات، ٥١٣- ٥٧٧هـ):الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين، طبعة دار الفكر.
- ٦- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ):
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة:د/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.
- البحر المحيط في التفسير، المحقق:صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق:د.حسن هنداوي، الناشر:دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

- ٧ - الأندلسي، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر (المتوفى: ٧٧٩هـ):
- تَحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرئِ بِالْتَلْتِثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، الناشر: كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٨ - الأنصاري، جمال الدين، ابن هشام:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك دار الفكر بيروت، لبنان ٢٠٠٠ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د/مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت.
- ٩ - الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦هـ) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري"، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ١٠ - البَجَيْرِمِيّ، سليمان بن محمد بن عمر المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ): حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب) مطبعة الحلبي، تاريخ النشر: ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ١١ - البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي) صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٢ - البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي (المتوفى: ٢٩٢هـ): مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- ١٣ - البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر) (المتوفى: ٤٥٨هـ):

- السنن الصغير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي — باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ — ١٩٨٩م.
- السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م.
- شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي — الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٣م.
- ١٤ — ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف المتوفى: ٨٣٣هـ—)، غاية النهاية في طبقات القراء. ترجمة ٣١٦٣ — الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: عنى بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ — المستشرق الألماني برجستراسر.
- ١٥ — ابن جني: أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ)، الخصائص تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.
- ١٦ — الحدادي زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.
- ١٧ — الحديثي (خديجة)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات، ١٩٨١م.
- ١٨ — الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين (المتوفى: ٧٥٦هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم. د.ت.
- ١٩ — حميد (محمد تركي نايف)، ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح؛ إشراف: سليمان يوسف خاطر، أطروحة ماجستير، جامعة أم درمان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، قسم الدراسات النحوية واللغوية، ٢٠٠٨م.
- ٢٠ — الدارمي (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد، التميمي السمرقندي المتوفى: ٢٥٥هـ) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) تحقيق: حسين سليم

- أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢١ - الدارمي: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، البُسْتِي (المتوفى: ٣٥٤هـ) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣ م.
- ٢٢ - الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين (المتوفى: ٨٢٧ هـ)
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ١٩٨٣ م.
- مصابيح الجامع، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٣ - الدمياطي (أحمد بن محمد البنا) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٤ - الدينوري (أبو بكر أحمد بن مروان المالكي) (المتوفى: ٣٣٣هـ) المجالسة وجواهر العلم، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية (بيروت - لبنان) تاريخ النشر: ١٤١٩ هـ.
- ٢٥ - الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز المتوفى: ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ترجمة ٨٦ - الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ٢٦ - الرمحي (محمد كمال درويش)، شواهد ابن مالك من الحديث الشريف في كتاب (شرح التسهيل) تخريجاً ودراسة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آيار ٢٠٠٧ م.
- ٢٧ - الرواشدة (أحمد عبد السلام)، الفكر النحوي ل: ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧ م.
- ٢٨ - زاده (طاش كبرى)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مراجعة وتحقيق: كامل بكري عبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال، القاهرة، د.ت.

- ٢٩ - الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ) معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣٠ - الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي المتوفى: ١٣٩٦هـ) الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار، مايو ٢٠٠٢ م.
- ٣١ - السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين المتوفى: ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى: طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٣٢ - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٣ هـ) الكتاب، تحقيق: الأستاذ / عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. وطبعة ثالثة . ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م مطبعة المدني، الناشر، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٣٣ - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المتوفى: ٣٦٨ هـ، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- ٣٤ - السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين) (المتوفى: ٩١١هـ) :
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الأول- الطبعة الأولى- طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤ م. وطبعة من تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م. ونسخة ثانية من تحقيق: عبد الحميد هندلوي، الناش: المكتبة التوفيقية - مصر. وطبعة من تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
- عقود الزبير جد على مُسند الإمام أحمد، حَقَّقَه وَقَدَّمْ لَهُ: د. سلمان القضاة، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣٥ - الشاطبي (أبو إسحاق) ، المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية . ت. د. عياد الثبيتي دار التراث ، مكة المكرمة ١٤١٧هـ-١٩٩٦ م .

- ٣٦ - الشاعر (صالح عبد العظيم)، درس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، بحث منشور بالمجلة العلمية ، كلية اللغة العربية بأسسوط، العدد الثلاثون، الجزء الثالث نوفمبر ٢٠١١ م.
- ٣٧ - أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (المتوفى: ٦٦٥هـ) إيراد المعاني من حرز الأمانى، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٣٨ - الشنقيطي، محمد الخضر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني (المتوفى: ١٣٥٤هـ) كوثر المعاني الدراري في كتف خبايا صحيح البخاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣٩ - الشيباني - أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (المتوفى: ٢٤١هـ) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤٠ - ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، (المتوفى: ٧٢٠هـ) اللحة في شرح الملح، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ٤١ - الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤٢ - صلاح الدين (محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر) (المتوفى: ٧٦٤هـ) فوات الوفيات، المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر - بيروت. الطبعة: الأولى. الجزء: ١ - ١٩٧٣ - والجزء: ٢، ٣، ٤ - ١٩٧٤ م.
- ٤٣ - الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٦٠هـ) الروض الداني (المعجم الصغير) المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

- ٤٤ - الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) المحقق: د. عبد الحميد هنداووي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض) الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤٥ - ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الناشر: دار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
- ٤٦ - العاني، عبد القادر بن ملاً حويش السيد محمود آل غازي (المتوفى: ١٣٩٨هـ) بيان المعاني، الناشر: مطبعة الترقى - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٤٧ - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، ضبط: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- ٤٨ - عزيمة محمد عبد الخالق (ت ١٤٠٤ هـ) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة.
- ٤٩ - العيد (إبراهيم بن محمد)، مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشرح الصحيح، بحث مقدم لتسجيل المشروع البحثي لمرحلة العالمية (الماجستير) في النحو والصرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، ١٤٣٣ - ١٤٣٤ هـ.
- ٥٠ - العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين (المتوفى: ٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥١ - فجال (محمود)، الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، الطبعة الثانية، دار أضواء السلف، الرياض، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٥٢ - الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) ٧٢٩-٨١٧ هـ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق / محمد المصري، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- ٥٣ - ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين) (المتوفى: ٨٥١هـ)
- طبقات الشافعية ، ترجمة ٤٥٠ - المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان . دار النشر: عالم الكتب - بيروت . الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: د. محسن عياض، مطبعة النعمان، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م.
- ٥٤ - القرشي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي السبتي ٥٩٩-٦٨٨ هـ، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦ م.
- ٥٥ - القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ) ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، طبعة بولاق ١٣١٤ - ١٣١٥ هـ. وطبعة المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- ٥٦ - الكتبي (محمد بن شاكر ٧٦٤ هـ) فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، المجلد الثالث دار صادر، بيروت.
- ٥٧ - الكريمة، (عناية)، دور ابن مالك في علم النحو. دراسة تحليلية وصفية، بحث مقدم إلى كلية الآداب بجامعة سونن كاليجاكا جوكجاكرتا الإسلامية الحكومية لإتمام بعض الشروط للحصول على اللقب العالمي في علم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٨ م.
- ٥٨ - ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجباني الأندلسي ، المتوفى عام ٦٧٢ هـ):
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، منشورات: محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م . وطبعة من تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ-١٩٧٧ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق الدكتور / طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، والطبعة الثانية ١٤١٣ هـ. وللكتاب طبعة

- أخرى من تحقيق وتعليق الدكتور/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.
- ٥٩ - المباركفوري ، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (المتوفى: ١٣٥٣هـ) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٠ - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ٢١٠-٢٨٥ هـ، المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة-وزارة الأوقاف المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤ م.
- ٦١ - المرادي:(أحمد بن قاسم) الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د.فخر الدين قباوة، والأستاذ.محمد نديم فاضل، المكتبة العربية بجلب، وطبعة من منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت: ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٦٢ - المصري، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي (المتوفى: ٨٠٤هـ) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق:دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر:دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م.
- ٦٣ - مكرم، عبد العال سالم(أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، تأليف ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.
- ٦٤ - ناظر الجيش:محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري(المتوفى: ٧٧٨ هـ) شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"دراسة وتحقيق: فاخر وآخرون، الناشر:دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة:الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ٦٥ - النعماني أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي(المتوفى: ٧٧٥هـ) اللباب في علوم الكتاب، المحقق:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة:الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- ٦٦ - هارون(عبد السلام محمد) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي مصر، ط٢، ١١٣٩٩هـ-١٩٧٩ م.
- ٦٧ - الهروي علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف.المحقق:عبدالمعين الملوحى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق : ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- ٦٨ - ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.
- ٦٩ - اليماني(عبد الباقي بن عبد المجيد ٦٨٠-٧٤٣ هـ/١٢٨١-١٣٤٢ م، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق/ الدكتور/عبد المجيد دياب(باحث بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) الطبعة الأولى شركة الطباعة العربية السعودية، ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.